جمعية الحمامة البيضاء
لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب

برنامج

سياسات ترابية دامجة، مجتمع مدني موازي

الممارسات الجيدة في مجال الترافع من اجل سياسات عمومية دامجة و مستدامة بجهة طنجة تطوان الحسيمة

برنامج

سياسات ترابية دامجة، مجتمع مدني موازي.

الممارسات الجيدة في مجال الترافع من أجل سياسات عمومية دامجة ومستدامة بجهة طنجة تطوان الحسيمة

إعداد: عبد الواحد الغازي

أبريل 2021

تقديم للجمعية

من منطلق قناعتها الراسخة بان عملية الترصيد والتثمين تساهم بشكل ناجح وفعال في تحويل المعارف ونقل التجارب والممارسات، وإتاحة امكانية إعادة إنتاجها في سياقات مشابهة او مختلفة، تصر جمعية الحمامة البيضاء على ادراج هذا المكون في كل مشاريعها ومبادراتها.

ويسرنا اليوم ان نقدم مختلف المبادرات الترافعية التي أنجزت في اطار مشروع " سياسات ترابية دامجة ...مجتمع مدني موازي "، لما حققته من نجاحات وان كان بأشكال متفاوتة، وهي بمثابة دليل عملي يمكن ان تسترشد به مختلف منظمات المجتمع المدني و الفاعلين الترابيين خاصة الجماعات الترابية في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية و الأدوار الدستورية للجمعيات ، وبهذه المناسبة لا يسعنا الا ان نتقدم بخالص شكرنا للخبير الاستشاري الأستاذ عبد الواحد الغازي لما .بذله من جهد علمي و معرفي للإحاطة بهذه المبادرات واستجلاء جوانبها الجيدة و تحليلها في سياقاتها المحلية.

و كما ننوه بالجهود التي بذلتها الجمعيات و الشبكات الشريكة الحاملة لها ، دون نسيان تقدير المجهود المبذول من فريق الجمعية المكلف بمواكبتها من لحظة إعادة صياغتها و خلال انجازها الى حين ترصيدها .

عن المجلس الاداري للجمعية

الرئيس

السيد: احمد عيداني

الفهرس

كلمة الجمعية

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمقاربة المنهجية لترصيد الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

المبحث الثاني: منهجية تحديد وترصيد الممارسات الجيدة وأهدافها

الفصل الثاني: الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

المبحث الأول: تحديد وتوصيف الممارسات الجيدة للمبادرات الترافعية

المبحث الثاني: مختصر الممارسات الجيدة للمبادرات الترافعية

الفصل الثالث: من الممارسات الجيدة إلى القصص الناجحة

المبجث الاول : معايير انتقاء قصص النجاح

المبحث اثاني : القصص الناجحة المنتقاة و مسارات الاشخاص المؤثرين

- المطلب الاول : القصص الناجحة المنتقاة

-المطلب الثاني : مسارات الاشخاص المؤثرين / قصص نجاح شخصية

المبحث الثالث: دور المواكبة و أثرها على حاملي المبادرات التر افعية

الفصل الرابع : عرض تفصيلي للممارسات الترافعية الجيدة وسياقاتها المحلية

البطاقة رقم 1 : جمعية المرأة المناضلة / جمعية الوقاية من أ ضرار المخدرات فرع تطوان

البطاقة رقم 2 : منتدى جمعيات مارتيل

البطاقة رقم 3 : جمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية – خميس أنجرة

البطاقة رقم 4 : اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية طنجة

البطاقة رقم 5 : جمعية التواصل للصم بطنجة

البطاقة رقم 6 : جمعية أمل للأطفال ذوي صعوبات في التعلم بالقصر الكبير

البطاقة رقم 7 : جمعية أجيال للتنمية بمقريصات – وزان

البطاقة رقم 8 : جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية – شفشاون

البطاقة رقم 9 : جمعية أجيال للطفولة و الشباب – شفشاون

البطاقة رقم 10: جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه – الحسيمة

الخاتمة: أو ماذا بعد؟

مقدمة

سعيا منها لتحويل التشريعات الدولية والقوانين والسياسات العمومية الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى واقع مادي معاش من طرف هذه الفئة في المغرب، عملت جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب منذ تأسيسها بتاريخ 18 يوليوز 1993 على بلورة وتنفيذ العديد من المبادرات الترافعية أغلبها في إطار مشاريع، أو بناء وقيادة تحالفات جمعوية عاملة في مجال الإعاقة على الصعيد الترابي[1] والوطني[2] في تفاعل مع الديناميات الدولية العاملة في هذا المجال، وكذا مع ما قامت وتقوم به السلطات العمومية في المغرب، تفعيلا لدورها الدستوري كمنظمة مدنية في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، خاصة ما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

في هذا السياق، بادرت جمعية الحمامة البيضاء بشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإطلاق برنامجا طموحا تحت اسم : "**سياسات ترابية دامجة، مجتمع مدني موازي**" وذلك و الذي حدد هدفه العام في : **"تقوية التموقع المؤسساتي لشبكات و جمعيات المجتمع المدني بما فيها منظمات الاشخاص في وضعية اعاقة بجهة طنجة تطوان الحسيمة للتأثير على بلورة و تنفيذ السياسات الترابية وفق مبادئ وقيم المساواة و الإنصاف و الدمج " و اهدافه الخاصة في :**

1- تمكين جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الاشخاص في وضعية اعاقة بالمغرب من تطوير قدراتها المؤسساتية والنهوض بمستوى حكامتها لتصبح جمعية وسيطة في مجال تقوية القدرات.
2- تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسساتية للجمعيات والشبكات بما فيها العاملة في مجال الاعاقة بجهة طنجة تطوان الحسيمة من اجل الرفع من اداءها وفاعليتها.
3- دعم منظمات المجتمع المدني والفاعلين الترابيين الاخرين بالجهة في مجال الترافع والمشاركة الديمقراطية من اجل سياسات ترابية دامجة.

لقد كان أساس وجود هذا البرنامج الخلاصات الأساسية التي توصلت إليها جمعية الحمامة البيضاء من خلال عملها المستمر ورصدها الدوري لوضعية منظمات المجتمع المدني، لاسيما بعد صدور دستور 2011، والتي تركزت أساسا في اختلالات تهم الجوانب المؤسساتية والأبعاد التنظيمية والتدبيرية لتلك المنظمات مما يعيقها عن القيام بأدوارها على الوجه الأمثل الشيء الذي يقتضي ضرورة تطوير قدراتها على مختلف تلك الأصعدة بشكل يجعلها في مستوى رفع تحديات تحولها إلى فاعل أساسي في صناعة السياسات العمومية والتأثير في اتجاهاتها، في أفق التنمية الدامجة وفق الآليات التي حددتها الديموقراطية التشاركية.

وهكذا و في اطار مهمتها الجديدة كمنظمة دعم وسيط قامت بمواكبة ازيد من 40 جمعية في تعزيز قدراتها ، وتقديم 10 منح مالية لانجاز مبادرات ترافعية ذات الصلة بأدوارها الدستورية و مواكبتها طيلة مراحل انجازها .

1 شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بشمال المغرب.

2 التحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، وأرضية التنسيق الوطنية للشبكات والائتلافات العاملة في مجال الإعاقة بالمغرب.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والمقاربة المنهجية لترصيد الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

يعطي هذا الفصل كل ما يتعلق بمفهوم الترصيد و المفاهيم ذات الًصلة وكذلك منهجية ترصيد الممارسات الجيدة للمبادرات الترافعية في اطار برنامج: "**سياسات تر ابية دامجة، مجتمع مدني موازي**".

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

أخذا بعين الاعتبار أن المستفيدين الأوائل من الترصيد هم في المقام الأول أولئك الذين يقومون بالعمل نفسه، فمن الضروري تسليط الضوء على مفهوم الترصيد وعرض المنهجية التي تتم بها العملية وتسليط الضوء بشكل مختصر على المفاهيم التي يستدعيها مفهوم الترصيد.

الترصيد/التثمين: يستند بيير زويتر Pièrre Zutter على ثلاث عناصر وآليات، لتعريف المفهوم كما يلي:
آلية لتحويل التجربة: " مجهود لتحويل التجربة التي تمت مراكمتها إلى معرفة. الأمر يتعلق بعملية تتم بشكل جماعي عبر المناقشة والاستماع إلى الآراء المختلفة، وبذل المجهود الضروري للنجاح في التعبير عما هو كامن وتوضيحه".
آلية لتجاوز العراقيل والصعوبات: "طريقة لرواية قصة تجربة ما بصعوباتها، وتطوراتها، وصراعاته ، وعراقيلها ... إنها طريقة للرجوع إلى الوراء للتغلب على الصعوبات التي تم المرور بها، وتمييز ما هو عاطفي فيها عن المعرفة المكتسبة.
آلية للتعلم من التجربة: طريقة للمساهمة في التكوين الذاتي للآخرين ، لأنها عملية تتعلق بالطريقة التي اكتسب بها كل مشارك.ة الخبرة والتجربة، وتحفزه على إعادة اكتشاف ما تعلمه.

من التعاريف الأخرى لمفهوم الترصيد نجد أيضا:
- هو عملية تشاركية لحفظ المعارف المكتسبة أثناء تنفيذ المشاريع وأساسا التدبير العملي وتوثيق التجارب بصعوباتها ونجاحاتها.
- طريقة لتسليط الضوء على المسارات التي يجب أن تتخذها في المستقبل الجهات المعنية بموضوعات التجارب لأنها تستخرج وتعيد تشكيل ما يحتمل تكراره في سياقات أخرى، وتختلف عن الأرشفة وتنظيم المعلومات.

من خلال تبادل وتقاسم الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة ، يساعد الترصيد على تسليط الضوء على السبل التي يجب أن يسلكها الفاعلون المعنيون في المستقبل بمواضيع التجارب، لأنه يستخرج ما يحتمل إعادة إنتاجه من طرف الآخرين في سياقات مختلفة. لذلك، يختلف الترصيد عن الأرشفة وتنظيم المعلومات لأنه يعتمد على منطق ثلاثي الأبعاد:

منطق التجربة لأن المعارف المعرفة المكتسبة هي نتيجة عمل الذاكرة بناءً على ما تم إنجازه المعرفة المكتسبة هي نتيجة عمل الذاكرة بناءً على ما تم إنجازه.

منطق منهجي يسهل تحديد المعرفة واختيارها ونمذجتها، جنبًا إلى جنب مع منطق الجرد الذي يستعيد تاريخ الأنشطة، وبالتالي الإجابة على السؤال "ماذا فعلت للحصول على هذه النتيجة؟ ".

منطق التجويد الذي يسمح من ناحية بالتعلم من الممارسات من أجل التقدم ، ومن ناحية أخرى لتطبيق هذه المعرفة المكتسبة داخليًا ، وإذا لزم الأمر ، ضمان نشرها على أوسع نطاق.

مفهوم الممارسة الجيدة؟

من الحكمة الاستئناس بالتعريف الذي تعتمده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، لأنها تقترح جملة من المعايير ذات أهمية لتحديد المقصود بالممارسة الجيدة كما يلي:

لا يقصد بها فقط الممارسة التي توصف بأنها جيدة، ولكن يتعلق الأمر بالممارسة التي أثبتت بالوقائع أنها كذلك ومكنت من الوصول إلى نتائج جيدة فيما يخص المستفيدين والمستفيدات من المشروع وآثاره الإيجابية عليهم مما يسمح بتصنيفها كنموذج.

إنها تجربة ناجحة، خضعت للاختبار والتجريب وتم التصديق عليها على نطاق واسع، مما يؤهلها لتكون موضوع تقاسم ليتملكها أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

لكي تكون ممارسة جيدة لابد أن تستجيب للمعايير التالية:

المعيار	المضمون
أن تثبت بالوقائع أنها جيدة وتمكن من الوصول إلى نتائج جيدة أن تكون مستدامة علي الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي	الممارسة الجيدة هي التي أثبتت ملاءمتها من الناحية الإستراتيجية كوسيلة فعالة للوصول إلى الهدف الخاص، وتم اعتمادها بنجاح وكان لها أثر ايجابي على الأفراد والمجموعات. الممارسة الجيدة هي التي تستجيب للحاجيات الحالية، وتحديدا للحاجيات الأساسية للفئات الأكثر فقرا دون المس بالقدرة على الاستجابة لحاجيات الأجيال القادمة.
ذات حساسية للنوع الاجتماعي أن تكون قابلة للتحقق من الناحية التقنية أن تكون نتيجة صيرورة تشاركية	التوصيف التفصيلي للممارسة الجيدة يجب أن يبرز الكيفية التي تمكن الفاعلين فيها رجالا ونساء من تحسين وسائل وجودهم. القابلية التقنية للتحقق هي أساس الممارسة الجيدة: أي أن تكون بسيطة ومن السهولة بمكان استيعابها ووضعها موضع تنفيذ. المقاربات التشاركية ضرورية لأنها تولد الإحساس بتقاسم القرارات والأنشطة التي يتم القيام بها.

قابلة لإعادة الإنتاج والتكيف	الممارسة الجيدة يجب أن تكون لديها إمكانية التكاثر وإعادة الإنتاج، وبالتالي يجب أن تكون قادرة على التكيف مع أهداف مماثلة في سياقات مختلفة.
القدرة على تقليص التوترات والأزمات	الممارسة الجيدة تساهم في تقليص الأخطار التوترات والأزمات متى وجدت.

من أجل التعرف على الممارسات الجيدة في المبادرات العشر موضوع عملية الترصيد هذه، فإنه من الضروري استكمال عملية تعريف باقي المفاهيم الأساسية التي توجد في صلب المعايير الخاصة بالممارسة الجيدة وهي:

الاستدامة : يقصد بها الحالة التي تستمر بفضل العوامل الداخلية والخارجي التي تضمن الاستدامة والدوام.

الحكامة الجمعوية الجيدة: هي منظومة للتفاعل داخليًا ومع المحيط الخارجي تقوم على القيم المشتركة، وتتيح للجميع المشاركة على قدم المساواة في تطوير وتنفيذ المشروع الجمعوي وصنع القرار.

تعتمد هذه المنظومة على مساءلة أعضاء الجمعية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية للجمعية، ولتحقيق النتائج المتوقعة للأنشطة المنفذة.

التملك Appropriation : لتكرار الممارسة الجيدة التي أثبتت نفسها وحققت نتائج جيدة في سياقات أخرى، يجب أن تكون قابلة للتملك أو التقاسم من قبل عدد كبير من الناس. يقصد بالتملك، قدرة وإرادة الأفراد و / أو المجموعات على الانضمام والمشاركة في عملية التغيير التشاركي لوضعية غير مرغوب فيها من أجل تحسين ظروفهم الحياتية. من ناحية أخرى، قدرة وإرادة الأفراد و / أو المجموعات على استئناف عملية التغيير التشاركي بفعالية من أجل إكثار ومضاعفة الممارسات الجيدة. إن القدرة على تملك يمكن استبدالها بمصطلح إتقان ممارسة جيدة وجعلها قابلة للتكرار في سياق جديد، تجعل المشروع الذي بدأت فيه "تجربة ناجحة".

القصة الناجحة "Suces Storie" : إن القدرة على تملك ممارسة جيدة وجعلها قابلة للتكرار في سياق جديد ، تجعل المشروع الذي بدأ فيه قصة ناجحة "Suces Storie". يقصد بها المشروع الذي خلق تغييرًا حقيقيًا في سلوكيات وممارسات الأفراد والمجموعات، ويمكن تكراره على أوسع نطاق. إنها كل فعل ملموس أو غير ملموس يترتب عنه:

تحسين وإثراء فعال لمعارف ومهارات وقدرات الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها.

تغيير حقيقي في سلوكيات وممارسات الأفراد والجماعات التي تعمل باستمرار على تحسين الظروف والبيئة التي يعيشون ويعملون فيها.

المبحث الثاني: منهجية تحديد وترصيد الممارسات الجيدة وأهدافها

وفقا لما ورد في دفتر التحملات، تم اعتماد منهجية من خمس (5) خطوات للقيام بعملة ترصيد الممارسات الجيدة في المبادرات العشر لبرنامج سياسات ترابية دامجة ... مجتمع مدني موازي كما يلي:

الخطوة الأولى: همت التحليل الوثائقي لوثائق المشاريع وتقارير المنجزات الذي أتاح التعرف على مضمون المبادرات، كما وفرت معطيات حول السياقات المحلية الذي ولدت فيه المبادرات ومساراتها من الفكرة إلى مرحلة التنفيذ والتتبع، وكذا الكيفيات التي تم بها كل ذلك. هذه الخطوة ساعدت على صياغة وثيقة المفاهيم الأساسية المستخدمة في عملية الترصيد، وكذا بطاقة الترصيد التي تضمنت جملة من الأسئلة التي استخدمت في الخطوة الثانية.

الخطوة الثانية: إرسال بطاقة الترصيد عبر البريد الإلكتروني حيث قامت كل جمعية بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها. لتسهيل هذه العملية، تم إرسال وثيقة المفاهيم الأساسية في نفس الوقت، والاتصال الهاتفي بكل جمعية لشرح الكيفية التي يجب إتباعها لملأ بطاقة الترصيد، وإعادة إرسالها من جديد للمكلف بإعداد عملية الترصيد.

الخطوة الثالثة: الاستماع إلى حاملي المبادرات عبر عقد مجموعات نقاش منفردة مع أعضاء كل جمعية لتحليل ومراجعة وإغناء مضمون بطاقات الترصيد الفردية واستكمال كل جوانبها، كما كانت تلك اللقاءات فرصا لاستخراج الممارسة الجيدة التي برزت في كل مبادرة. في أعقاب ذلك، تمت إعادة إرسال البطاقات الفردية للجمعيات قصد مراجعتها والمصادقة الفعلية على مضمونها.

الخطوة الرابعة: تحليل وتأويل المعطيات التي وردت في بطاقات الترصيد من طرف المكلف بعملية الترصيد لبناء الاستنتاجات التي كانت موضوع مناقشة مع الفريق المكلف ببرنامج سياسات دامجة ... مجتمع موازي قصد المزيد من التدقيق، وصياغة الخلاصات النهائية.

الخطوة الخامسة: إخضاع الممارسات الجيدة العشر للمعايير المتفق عليها سلفا مع فريق البرنامج، واختيار القصص الناجحة التي تمت المصادقة عليها من طرف فريق برنامج سياسات ترابية دامجة ... مجتمع مدني موازي في اجتماع خصص لذلك الغرض.

أهداف عملية ترصيد الممارسات الجيدة :

حرصا منها على إبراز وتقاسم ثمار المجهودات التي بذلتها الجمعيات المذكورة في إطار سياسة القرب، والمواكبة المزدوجة (حضورية وعن بعد)، عملت جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب على إعداد هذا الكتاب لترصيد الممارسات الجيدة التي طورت في المشاريع العشر من أجل:

رصد عناصر ومكونات الصيرورة المحلية التي أنتجت الممارسات الجيدة موضوع هذا العمل.

استخراج الممارسات الجيدة وأبعادها وآفاقها من حيث قابليتها للتكرار والاستمرارية.

تثمين المبادرات المبتكرة والممارسات الجيدة، وكذا الدروس المستقاة من الإكراهات التي تمت مواجهتها قصد الأخذ بها في المشاريع المستقبلية.

عزل وإبراز القصص الناجحة لتحفيز الفاعلين على الإقتداء بها، والسعي لتكرارها في سياقات مغايرة.

الفصل الثاني:
الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

يعطي هذا الفصل كل ما يرتبط بعملية تحديد الممارسات الجيدة للمبادرات الترافعية وتقديمها بشكل مركز.

المبحث الأول: تحديد وتوصيف الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

تحليل وثائق المشاريع وتقاريرها على ضوء المفاهيم الرئيسية المذكورة أعلاه، مكن من تحديد الممارسات الجيدة التي تم تطويرها في كل المبادرات وفك أبعادها كما هو مفصل في البطاقات الفردية في الملحق. إن الإطلاع على البطاقة التفصيلية للممارسات الجيدة أمر ضروري ليتمكن المتلقي من الوقوف على عناصر ومعطيات السياق الذي حدثت فيه، أبعادها، أهدافها، وإمكانية تكرارها من قبل فاعلين آخرين، وفي سياقات مختلفة.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الممارسات الجيدة المشار إليها أسفله تندرج كلها في إطار تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية ،و مشاركة المجتمع المدني في صناعة السياسات العمومية، و تتوزع بين المساعدة على اتخاذ القرار (Aide à la prise de décision) من طرف الجماعات كفاعل سياسي عبر الآليات الاستشارية والتشاورية، أو المساعدة على إدماج الإعاقة والنوع الاجتماعي بواسطة المرافعة و التأثير على عملية التخطيط (Aide à l'intégration par le biais de la planification) ، أو توسيع مجال المشاركة الفعلية (Elargissement de la participation effective) للفاعلين العموميين والمواطنين والمواطنات في تدبير الشأن المحلي.

المبحث الثاني: مختصر الممارسات الجيدة للمبادرات التر افعية

جمعية المرأة المناضلة – تطوان

تعبئة وتشريك المتعاطيات للمخدرات والتواصل معهن اعتمادا على متعاطية سابقة في كل مراحل المشروع، أهمها فترات إنجاز البحث الميداني الذي مكن من معرفة دقيقة لحاجيات المتعاطيات وتحديد أصحاب القرار الذين تم استهدافهم، وكذا تسهيل الاشتغال على المشاركة الاجتماعية الواسعة للمتعاطيات، وتقوية قدراتهن ليصبحن مكونات بالنظير من خلال خطة العمل التي سيتم تنفيذها لاحقا بسبب عامل الثقة ومعرفتها القبلية بالمسار اليومي للمتعاطيات مما يجعلها تختار الأوقات المناسبة للعمل معهن. لقد مكن إشراك المتعاطية السابقة في اللجنة العلمية مكن الأخيرة من الاستفادة من رصيدها المعرفي والممارساتي، ونبه باقي أعضاء اللجنة إلى ما لا يجب السقوط فيه: ضرورة مراعاة مزاجية المتعاطيات أثناء إعداد وإنجاز البحث الميداني، اختيار الأوقات المناسبة للعمل معهن، طريقة التكوين من خلال التركيز على الترفيهي وضرورة التركيز على الأسر وعدم الاقتصار على المتعاطيات فقط.

منتدى جمعيات مارتيل

مساعدة مجلس الجماعة على ارساء وتفعيل آلية استشارية متعددة الفاعلين لمعالجة القضايا البيئية وفق رؤية مصاغة بطريقة تشاركية بين الفاعل السياسي والأكاديمي والمدني، وبالاسترشاد بخلاصات التشخيص البيئي لمدينة مارتيل.

الجمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية – خميس أنجرة.

اعتماد خطة عمل مصاغة بطريقة تشاركية بين الجمعيات والفاعلين العموميين لتمكين الجماعة والمصالح الخارجية من إدماج بعد الإعاقة في استراتيجياتهم، واعتباره الخطة مرجعا ملزما للجمعيات في عملها الترافعي الدائم حول حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة و لا سيما حقهم في الولوج للبنايات المفتوحة للعموم الموجودة وتلك التي سيتم إحداثها فوق تراب الجماعة.

اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية طنجة

اعتماد آلية تشاورية متعددة الفاعلين موطنة لدى مجلس المدينة للمساهمة بواسطة التمويل الذاتي في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة في مجال الولوجيات بمختلف أنواعها ومجالاتها.

جمعية الصم للتواصل – طنجة

اعتماد آلية تشاركية بين الجمعيات لتتبع العرائض المودعة لدى مجلس الجماعة وفق خطة عمل متفق عليها بشكل جماعي، وذاك مما يساعد الجمعيات على التمرس على التتبع والتقييم في العمل الترافعي بالشكل الذي سيساعد على مواصلة التأثير على صاحب القرار واستخلاص دروس مفيدة لإنجاح المبادرات الترافعية بواسطة العريضة لاحقا.
تمكين الأشخاص الصم من تتبع أشغال المجلس الجماعي عبر نقل لقاء الحكامة الشهري (يمكن توسيع ذلك ليشمل الدورات وأنشطة أخرى) بواسطة غوغل ميت، واستخدام لغة الإشارة من خلال تعبئة مترجمات في عين المكان. هذه الممارسة لم تكن وليدة نشاط مدرج في المشروع.

جمعية أمل للأطفال ذوي صعوبات في التعلم - القصر الكبير

المزاوجة بين استهداف صاحب القرار السياسي (مجلس الجماعة) وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين (المنعشين العقاريين والتجار والمهنيين) أثناء الترافع، قصد توفير الشروط القبلية للالتزام العملي بإدماج الولوجيات في البنايات والمنشئات قيد الإنجاز والتي ستتم لاحقا، وتحرير الارصفة والفضاءات العمومية.

القصر الكبير

دمج الإعاقة في مساطر منح رخص البناء

محمد كماشين

جمعية أجيال للتنمية بمقريصات وزان

إحداث آلية جماعية للحوار والتشاور لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كآلية للتقاسم والتعاضد والتشاور والالتقائية) من طرف مجلس الجماعة كخطوة ملموسة لإضفاء الطابع المؤسساتي على عملها بمقاربة التنمية الدامجة، بالموازاة مع عمل الرصد والترافع غير صدامي من طرف يقوده تحالف جمعوي دامج.

جمعية :أجيال للطفولة و الشباب – شفشاون

تمرين وتدريب نخبة من الأطفال من الجنسين على أبجديات العمل الترافعي من خلال إشراكهم في إعداد المذكرة الترافعية، وتمكينهم من تناول الكلمة أمام الجمهور، وتوجيه الرسائل عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة حول واجب المؤسسات العمومية والمنتخبة بإدراج حقوق الأطفال في السياسات العمومية.

جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية – شفشاون

إنتاج وتعميم تقرير تشاركي حول الوضع البيئي بالإقليم باعتباره تأريخا جماعيا للذاكرة البيئية على قاعدة المسئولية الذاتية للفاعلين، يساعد على خلق دينامية مستدامة للتعاون بين الإدارات العمومية والجمعيات والجماعات والساكنة، ولا تضع أي فاعل في موقع المتهم عن تدهور الوضع البيئي. التقرير يمكن من إشراك أكبر عدد من الفاعلين وذاك ما سيحصل خلال عملية اعداد التقرير المقبل بإشراك مديرية التجهيز والشرطة البيئية.

جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه – الحسيمة.

تجويد مستويات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الثلث الأخير من برنامج عمل جماعة ترابية بواسطة خطة عمل مصاغة بشكل تشاركي بين الجماعة، وهيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي وبعض الجمعيات المحلية في إطار مسلسل للتعلم المتبادل.

الفصل الثالث:
من الممارسات الجيدة إلى القصص الناجحة

يعرض هذا الفصل معايير انتقاء القصص الناجحة للمبادرات الترافعية و تقديمها مع تسليط الضوء على مسارات بعض الاشخاص المؤثرين فيها باعتبار ذلك نجاحات شخصية.

المبحث الأول: معايير انتقاء القصص الناجحة

تذكـــيـــــر: القصة الناجحة "Suces Storie" تعني:
إن القدرة على تملك ممارسة جيدة وجعلها قابلة للتكرار في سياق جديد، تجعل المشروع الذي بدأ فيه قصة ناجحة «Suces Storie". يقصد بها المشروع الذي خلق تغييرًا حقيقيًا في سلوكيات وممارسات الأفراد والمجموعات، ويمكن تكراره على أوسع نطاق.
إنها كل فعل ملموس أو غير ملموس يترتب عنه:
تحسين وإثراء فعال لمعارف ومهارات وقدرات الأفراد في البيئة التي يعيشون فيها.
تغيير حقيقي في سلوكيات وممارسات الأفراد والجماعات التي تعمل باستمرار على تحسين الظروف والبيئة التي يعيشون ويعملون فيها.

من خلال القراءة التحليلية المفصلة للممارسات الجيدة التي رأت النور في إطار المبادرات الترافعية العشر، يمكن الاستنتاج أنها ساهمت بشكل وافر في إغناء المعارف النظرية والدراية العملية (Savoir faire) للمشاركين والمشاركات في أنشطتها، وللجمعيات الحاملة لها من جهة. و نجحت إلى حد كبير في تمرين الديمقراطية التشاركية والتصدي لعجز الديمقراطية التمثيلية من خلال إعداد ووضع العرائض والمذكرات المطلبية بالدرجة الأولى من جهة أخرى. كل ذلك يدل بشكل جلي على أن بعض المبادرات استطاعت أن تميز نفسها كممارسات مبتكرة تصنف ضمن خانة القصص الناجحة، الشيء الذي يستلزم إبرازها بناء على توفرها على أحد أو بعض المعايير التالية:

تحقيق الأثر السياسي الفعلي والفوري على أصحاب القرار المستهدفين، والذي يتجلى في المصادقة على العرائض ومخططات العمل لإدماج بعد الإعاقة والنوع الاجتماعي في برامج عملها.
توفير فرص تمدد المبادرة واستمراريتها، والتوافق في وضع الأرضية الأساس لمأسسة المكتسبات المحققة.
تغيير التمثلات السلبية والصور النمطية لأصحاب القرار حول الفئة المنتفعة من المبادرة، ونحت مدخل أولي ومبتكر لمحاربة الوصم الاجتماعي.
قدرة الجمعية على العمل في ظل الأزمات الاستثنائية وفي وسط لا تتوفر فيه البنيات التحتية للعمل وصعوبة التنقل في منطقة معزولة.
القدرة على العمل مع تحالف جمعوي دمجي في مجال جديد على الجمعية.
توفر ورقة طريق أو خطة تكرار (Plan de réplication) الممارسة الجيدة بكلفة مالية بسيطة من طرف صاحب المبادرة، ومن طرف فاعلين آخرين في سياقات مغايرة.

إن اختيار قصص ناجحة من بين المبادرات العشر تبقى مسألة صعبة نسبيا لأن شروط نجاح المبادرات العشر وحظوتها في أن تكون قصصا ناجحة توفرت منذ مرحلة اختيار الجمعيات العشر للاستفادة من التمويل، بعدما استفادت من سلسلة من التكوينات والتشخيص التنظيمي لكل جمعية على حدا. كما تقتضي الحكمة ألا ينسب للبرنامج وحده بعض القصص الناجحة التي رأت النور منذ سنوات وفي إطار مشاريع أخرى مثلما هو الحال مع اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية طنجة وجمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بشفشاون، وجمعية التواصل للصم بطنجة.

بناء على ما سلف، يمكن الجزم أن كل المبادرات كانت قصصا ناجحة في سياقاتها الخاصة لأنها كانت تمرينا أوليا على تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية في العلاقة مع الجماعات بصفة أعضاء مجالسها أصحاب القرار الذين وجدوا أنفسهم أمام ممارسة غير مسبوقة في تاريخ المغرب في مجال تدبير الشأن المحلي والحكامة الترابية. لكل ذلك، تعتبر – دون ترتيب- المبادرات المشار إليها لاحقا قصصا ناجحة بناء على تطابقها كليا أو جزئيا مع المعايير المشار إليها أعلاه، وتلزم حاملها ببذل مجهودات ذاتية ملموسة لنقلها إلى مستويات أرقى، والعمل على تكرارها في سياقات مجاورة قدر الإمكان بناء على ورقة طريق يجب إعدادها في أقرب وقت ممكن.

المبحث الثاني: القصص الناجحة المنتقاة ومسارات اشخاص مؤثرين

يتضمن هدا المبحث القصص الناجحة المنتقاة ورصد لمسارات شخصين مؤثرين في انجاز قصتين ناجحتين

المطلب الاول: القصص الناجحة المنتقاة

اسم المبادرة	حاملها	معيار التصنيف
من أجل سياسية ترابية محلية دامجة	جمعية أجيال للتنمية – مقريصات	تحقيق الأثر السياسي الفعلي والفوري على أصحاب القرار المستهدفين، والذي يتجلى في المصادقة على العرائض ومخططات العمل لإدماج بعد الإعاقة والنوع الاجتماعي في برامج عملها. توفير فرص تمدد المبادرة واستمراريتها، والتوفق في وضع الأرضية الأساس لمأسسة المكتسبات المحققة. القدرة على العمل مع تحالف جمعوي دامج في مجال جديد على الجمعية.
جميعا من أجل دمج حقوق متعاطيات المخدرات في السياسات الترابية المحلية.	جمعية المرأة المناضلة/ جمعية الوقاية من أضرار المخدرات فرع تطوان	تغيير التمثلات السلبية والصور النمطية لأصحاب القرار حول الفئة المنتفعة من المبادرة، ونحت مدخل أولي ومبتكر لمحاربة الوصم الاجتماعي. توفير فرص تمدد المبادرة واستمراريتها، والتوفق في وضع الأرضية الأساس لمأسسة المكتسبات المحققة.
من أجل سياسة محلية دامجة لبعد الإعاقة بجماعة خميس أنجرة.	الجمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	قدرة الجمعية على العمل في ظل الأزمات الاستثنائية وفي وسط لا تتوفر فيه البنيات التحتية للعمل وصعوبة التنقل في منطقة معزولة. توفير فرص تمدد المبادرة واستمراريتها، والتوفق في وضع الأرضية الأساس لمأسسة المكتسبات المحققة.

من أجل إحداث هيئة استشارية لحماية البيئة وجودة الحياة بمرتيل	منتدى جمعيات مارتيل	تحقيق الأثر السياسي الفعلي والفوري على أصحاب القرار المستهدفين، والذي يتجلى في المصادقة على العرائض ومخططات العمل لإدماج بعد الإعاقة والنوع الاجتماعي في برامج عملها. توفير فرص تمدد المبادرة واستمراريتها، والتوفق في وضع الأرضية الأساس لمأسسة المكتسبات المحققة.
معا من اجل إدماج أفضل للنوع الاجتماعي في سياسات وبرامج جماعة لوطا	جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه - الحسيمة	تحقيق الأثر السياسي الفعلي والفوري على أصحاب القرار المستهدفين، والذي يتجلى في المصادقة على العرائض ومخططات العمل لإدماج بعد الإعاقة والنوع الاجتماعي في برامج عملها. قدرة الجمعية على العمل في ظل الأزمات الاستثنائية وفي وسط لا تتوفر فيه البنيات التحتية للعمل وصعوبة التنقل في منطقة معزولة.

ملحوظة: الجمعيات صاحبة القصص الخمس أعلاه مطالبة بإعداد ورقة طريق أو خطة تكرار (Plan de réplication) الممارسة الجيدة بكلفة مالية بسيطة من طرف صاحب المبادرة، ومن طرف فاعلين آخرين في سياقات مغايرة.

المطلب الثاني: مسارات الاشخاص المؤثرين/ قصص نجاح شخصية

وجبت الإشارة في الأخير إلى أن تميز بعض المشاريع كقصص ناجحة يدين بالدور القيادي والمؤثر لبعض الأشخاص سواء من أعضاء تلك الجمعيات، أو من بين المستفيدين والمستفيدات من أنشطتها وذاك هو حال السيدة حسناء بوجليل في مشروع جمعية المرأة المناضلة بتطوان، والسيد عبد الله الحشلاف رئيس جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بخميس أنجرة على سبيل المثال و ليس الحصر.

1- حسناء بوجليل

ازددت بتاريخ 26 دجنبر 1972 ولا يتعدى مستواي الدراسي الثانية ابتدائي. بدأت الاشتغال على الموضوع منذ سنة 2008 وذلك راجع لتعاطي أصدقائي وأقاربي للمخدرات وسقوطهم في براثن الإدمان، وكذلك نتيجة احتكاكي بهذه الفئة لكوني قاطنة بحي يعتبر بؤرة من بؤر التعاطي. خلال هذه المدة طورت قدراتي ومعارفي الذاتية حول الموضوع بمجهود شخصي وبدأت الاشتغال مع جمعيات عاملة في المجال لأتحول إلى متدخلة ميدانية Agent de terrain ضمن فريق ميداني بعدما اشتغلت مع هذه الفئة بشكل شخصي.

مساري كان صعبا وشاقا اعتمدت فيه على نفسي ومواردي الشخصية. ومجال تدخلي الأساسي هو التقليص من أضرار التعاطي والأمراض المنقولة جنسيا والتصدي للعنف والتمييز الموجهين لهذه الفئة. ناضلت من أجل إنشاء مركز لطب الإدمان بمدينة تطوان، واشتغلت مؤطرة ومكونة في مجالات التدخل الميداني، التواصل و الحوار وتنشيط الو رشات. كما شاركت في العديد من اللقاءات الوطنية مع فاعلين سياسيين ووزراء حول تعاطي المخدرات المبني على النوع والصحة و حقوق الإنسان، وساهمت بشكل كبير في إنجاز البحث الميداني حول حالة ووضعية النساء المتعاطيات للمخدرات بمدينة تطوان.

حلمي الكبير هو أن تنجح خطة العمل مع النساء المتعاطيات للمخدرات، وأن يتحقق واقع مجتمعي بلا تمييز ولا وصم و لا عنف تجاه المتعاطيات للمخدرات.

2- عبد الله الحشلاف،

ولدت بمدينة تطوان بحي طرنكات سنة ،1970 أصبت بإعاقة جسدية بسبب مرض لم ينفع معه علاج سنة 1995،وفي سنة 2011 اصبت باعاقة بصرية لأصبح في وضعية إعاقة مزدوجة .

التحقت للعيش بجماعة خميس انجرة التي كانت تابعة لعمالة اقليم تطوان سنة 1975 رفقة عائلتي ، التحق والدي الذي كان يعمل حرفيا تقليديا الذي التحق بفرع الجمعية اليوسفية للمعطوبين و المقعدين ، وهنا بدات التعرف على عالم الجمعيات رفقته، وهكذا انخرطت في هذه الجمعية تم التحقت بمكتبها المسير في مهمة كاتبا عاما سنة 1997 ، كانت هذه الجمعية التي تعتبر واحدة من اقدم الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة بالمغرب ، تشتعل وفق مقاربة تقليدية و إحسانيه ، و قد اطلعت بعد ذلك على تجارب جمعوية مختلفة لما اعتدت عليه ، منها تجربة جمعية الحمامة البيضاء التي اعجبت بها و تبعا لذلك تقدمت بطلبي لها لمواكبتي لتأسيس تجربة جمعوية جديدة في عمالة الفحص انجرة ، وهكذا استجابت الحمامة لطلبي في إطار برنامج **سياسات تر ابية دامجة ...مجتمع مدني موازي** .وهو ما مكنني من قيادة جمعية اليوسفية للإعاقة الحركية باعتماد المقاربة الحقوقية ،وتشبيب الجمعية وخلق نفس جمعوي جديد بمركز خميس انجرة بتأسيس شبكة جمعوية من خلال المبادرة الترافعية التي أشرفت على انجازها والتي خلخلت منظور الفاعلين المحليين للإعاقة .

اعيش حاليا وحيدا ولكن محاطا برمزية خاصة اذ يلتف حولي كل فعاليات مركز خميس انجرة ،و احظى بتقديرها الخاص لتضحياتي الكثيرة و لإصراري على مواصلة الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية اعاقة .

المبحث الثالث: دور المواكبة و أثرها على حاملي المبادرات التر افعية

من الواضح أن نجاح المبادرات الترافعية في إبداع ممارسات جيدة وتميز البعض منها كقصص ناجحة لم يقتصر فقط على قدرات ومؤهلات حاملها والمجهودات التي بذلوها بمعية شركائهم، بل كان للمواكبة المزدوجة التي وفرتها جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب حاملة برنامج "سياسات ترابية دامجة ... مجتمع مدني موازي" دور جوهري فيما حصل بحكم تجربتها الطويلة والمؤكدة في مجال الترافع محليا وترابيا ووطنيا. لقد كان تأثير المواكبة الحضورية وعن بعد جليا كما هو مبين أسفله في جدول شهادات الجمعيات العشرة الحاملة للمبادرات الترافعية.

جمعية المرأة المناضلة	أهميتها العملية تجلت في تعلم مهارات جديدة في التواصل والتوثيق وأدوات تسيير المشروع وكذا على صعيد الحكامة الداخلية للجمعية. ميزتها الأساسية الدقة في كل التفاصيل وحسن الاستجابة، وكل ذلك سيفيدنا في تدبير مشاريع أخرى. بناء على ما سلف، تحتاج جمعيتنا لاستمرارية عمل المواكبة لتسهيل الحصول على موارد مالية لتنفيذ الخطة وتقوية القدرات عبر إشراك عضوات الجمعية في التكوينات وذلك من خلال توقيع بروتوكول للتعاون مع جمعية الحمامة البيضاء. ملحوظة: تفهم الصعوبات التي واجهتها الجمعية فيما يتعلق بالحصول على وصل الجمعية خفف من الضغط على عضواتها وساعد على تنفيذ المشروع وعدم إلغاءه.
منتدى جمعيات تطوان	ساعدت على حسن إدارة أنشطة المشروع والالتزام بما تم الاتفاق عليه من خلال الاستفسار الدوري عن تقدم المنجزات، وكانت مفيدة على مستوى منهجية إعداد وتتبع المشروع.
اتحاد الجمعيات	أهميتها تكمن في التأثير الإيجابي والقوي على الاتحاد المكون من 12 جمعية، وبصفته عضوا مؤسسا لشبكة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالشمال والأرضية الوطنية للشبكات والائتلافات العاملة في مجال الإعاقة بالمغرب. تجلى ذلك في تعزيز الرصيد المعرفي لأعضائه في مجال الترافع وتملك كيفية

العاملة في مجال الإعاقة بولاية تطوان	إدراج بعد الإعاقة في السياسات العمومية الترابية بواسطة الآليات التشاورية. المواكبة كانت حاسمة في قدرة الاتحاد على إخراج فكرة المشروع إلى حيز الوجود بخلاف ما حصل في المشروع السابق مع ميد سيتي.
جمعية التواصل للصم - طنجة	تميزت بسيولة تقديم المعلومة في حينها وحسن الاستجابة بالتوجيه، ناهيك عن التواصل الدائم عبر الواتساب وكذا بالحضور في عين المكان كلما كان ذلك ضروريا. مكتسبات المواكبة أفادت الجمعية كثيرا وسيتم توظيفها في إطار مشروع آخر للجمعية قيد الإنجاز منذ 2017 إلى غاية 2021 مع السفارة البلجيكية – karama solidarité – KYO، خصوصا في الشق الترافعي من خلال تقديم ثلاث مذكرات إلى مندوبيات الصحة والتعليم ووسائل الإعلام للتحسيس بقضايا الإعاقة السمعية العميقة في التعليم، وتغيير الصورة النمطية في الإعلام وتغييب لغة الإشارة من وسائل الإعلام، وللصحة حول ضرورة القيام بالتشخيص المبكر لتفذي الإصابة بالصمم.
جمعية أمل للأطفال ذوي صعوبات في التعلم بالقصر الكبير	المواكبة التي انطلقت مند سنة 2017 أفادت جمعيتنا وكان لها أثر ملموس على تحسن قدراتها، وقدرات الفاعلين الجمعويين. كما ترتب عن التشخيص التقويمي العمل بعدة توصيات كان من نتائجها الملموسة تحسن كبير في الأداء اليومي للجمعية، ومساعدتها على الاشتغال في المجال الجمعوي باحترافية عالية. بفضل مواكبة المبادرة الترافعية للجمعية، تمكننا من وضع العريضة لدى المجلس الذي اعتمدها بشكل رسمي، وشكل لجنة لتتبع التنفيذ العملي لمقتضيات العريضة.
جمعية أجيال للتنمية – مقريصات	خلال تنفيذ الجمعية للأنشطة المشروع، استفادت الجمعية كثيرا من مواكبة جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصا على مستوى الخبرات التقنية في تدبير بعض الأنشطة ولاسيما في التغلب على الصعوبات التي واجهت الجمعية أثناء انتشار جائحة كوفيد19. كما قدم مستشار الحمامة البيضاء الدعم اللازم لإنجاح أنشطة المشروع من خلال مساهمته التطوعية في تأطير بعض ورشات العمل ومداخلات في بعض الندوات.
جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية – شفشاون	الاحتكاك بين جمعيتنا وجمعية الحمامة البيضاء كمخاطب جدي حصل في الوقت المناسب، وكانت له انعكاسات إيجابية جمة على جمعيتنا التي اكتسبت مداخل مفيدة لعملها، وكانت حصيلة الاحتكاك رابح رابح. لقد نجم عن المواكبة انفتاح جمعيتنا على أشكال مبتكرة للاشتغال، وتطوير أدائها منذ إنجاز التشخيص التنظيمي الذي دفعنا للاشتغال على الذات الجمعوية عبر التفكير في الخلف، ومأسسة التدبير الإداري والمالي للجمعية، والمزيد من الانفتاح على بعد الإعاقة.
جمعية أجيال للطفولة و الشباب	مواكبة سليمة وفعالة من طرف جمعية الحمامة البيضاء، ميزها التفاعل المثمر في إعداد المذكرة خصوصا خلال المواكبة الحضورية. على العكس من ذلك، شهدت المواكبة عن بعد نوعا من ضعف التفاعل الشيء الذي يبطأ وتيرة العمل وفق ما هو مبرمج سلفا.
جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه	استفاد أعضاء وعضوات الجمعية كثيرا في مجال تقوية القدرات من خلال التكوينات التي كانت تنظمها جمعية الحمامة البيضاء، وكان يحضرها ممثل عن الجمعية حسب المواضيع المقترحة. لقد تم تقوية المعارف وضبط المفاهيم ثم إمكانية إعداد التشخيص الذاتي للجمعية والمخطط الاستراتيجي.

إن الآثار المذكورة للمواكبة ما كانت لتحصل لولا العوامل المساعدة أسفله:

امتلاك جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لرؤية قبلية لمنهجية وأسس المواكبة الحضورية وعن بعد قائمة على تموضعها كقاطرة للمبادرات في منطلقها مع التراجع التدريجي كلما اكتسبت الجمعيات المهارات والأدوات الضرورية للقيام بالعمل المطلوب وفق لعبة القوارير المتبادلة (Vases communicantes) كما هو وارد في المخطط الاستراتيجي للجمعية والمشار إليه سلفا.

تعبئة طاقم بشري متعدد التخصصات للقيام بمهام المواكبة حسب صيرورة بناء وإنجاز المبادرات الترافعية: التخطيط، التكوين، الإخبار، تقديم المشورة، التتبع التقني والمالي ...إلخ.

إدماج الجمعيات المذكورة في مسلسل طويل لتقوية الرصيد المعرفي النظري والقانوني والعملياتي حول الديمقراطية التشاركية، الإعاقة، التشبيك والترافع.

إخضاع الجمعيات لتشخيص تنظيمي دقيق أثمر مخططات إستراتيجية مكنها من بوصلة مرشدة لها في العمل اليومي، والتفاعل مع المحيط الخارجي.

الصياغة المشتركة لإستراتيجيات المرافعة التي وفرت للجمعيات مداخل سهلة وعملية للانخراط الفعلي في العمل الترافعي الملموس.

توفير المعلومة ذات الطبيعة القانونية والمسطرية ووضعها رهن إشارة الجمعيات أثناء إعداد أدوات الترافع (العرائض والمذكرات)، وكذلك أثناء بناء رؤية العمل للآليات الاستشارية والتشاورية التي تمت هيكلتها عمليا في إطار العديد من المبادرات، ودعم عملية إعدادها لوثائقها التأسيسية.

تزويد الجمعيات بأدوات العمل لتدبير دورة المشروع، ولتفعيل الحكامة الجمعوية داخليا، ناهيك عن تيسير التواصل وإقامة العلاقات العامة مع الفاعلين المؤسساتيين: جماعات، إدارات عمومية.

الفصل الرابع:
عرض تفصيلي للممارسات الترافعية الجيدة وسياقاتها المحلية

تذكـيــر: كما سلفت الإشارة إلى ذلك، إن فهم مغزى الممارسة الجيدة المستخرجة والسعي إلى تكرارها في نفس السياق وفي سياقات مختلفة بشكل ابتكاري يكيفها مع السياق المغاير الذي ستتم فيها يظل صعب المنال دون الإطلاع على البطاقة التفصيلية لتلك الممارسة قصد استيعاب أبعادها العديدة.

جمعية المرأة المناضلة / جمعية الوقاية من أ ضرار المخدرات فرع تطوان

المشروع	جميعا من أجل دمج حقوق متعاطيات المخدرات في السياسات الترابية المحلية.
الجمعية	جمعية المرأة المناضلة / جمعية الوقاية من أ ضرار المخدرات فرع تطوان
الموقع	مدينة تطوان.
مبررات المشروع	إن العمل على الدمج الاجتماعي لفئة متعاطيات المخدرات بمدينة تطوان، القضية التي نحملها و نهدف لتحويلها لواقع ، تتسم بالملحاحية و الراهنية باعتبار الأسباب التالية: معاناة هاته الفئة من الإقصاء المزدوج بالمجتمع المحلي من جميع مناحي الحياة العامة و هدر حقوقهن الإنسانية و بالتالي إقصاء أبنائهن كذلك و عدم تمتعهم بالحقوق الإنسانية الأساسية. استمرار هذا الوضع يؤدي إلى استمرارهن في استهلاك المخدرات التي تهدد صحتهن الجسدية و العقلية . المس بسلامتهن الشخصية و سلامة المحيطين بهن. تزايد أعداد الأطفال المتخلى عنهم نتيجة الحمل الغير المرغوب فيه. استمرارهن بامتهان الجنس الذي يؤدي إلى إصابتهن و نقلهن لداء السيدا. تفشي الجريمة. ملحوظة: بالنسبة لأعداد المتعاطيات بمدينة تطوان لا توجد أي معطيات أو دراسة ميدانية خاصة بهذه الفئة.
الأهداف	الهدف العام: المساهمة في استفادة متعاطيات المخدرات من سياسات و برامج التنمية المحلية. الهدف الخاص 1: تحديد حالة و وضعية النساء المتعاطيات للمخدرات، و مستوى إدماجهن حقوقهن في السياسات والبرامج التنموية المحلية. الهدف الخاص 2: التحديد التشاركي لسبل وكيفيات تحسين إدماج بعد حقوق النساء المتعاطيات للمخدرات، ومستوى إدماج حقوقهن في السياسات والبرامج التنموية المحلية. الهدف الخاص 3 : كسب تأييد صناع القرار من أجل اعتماد خطة العمل التشاركية وخلق آلية لتتبع إعمالها.

النتائج	تقرير التشخيص تم انجازه و اعتماده. النتيجة المنتظرة 2.1 : -مشروع التقرير عن التشخيص الميداني تم تقاسمه و المصادقة عليه. النتيجة 1.3 : -مشروع خطة عمل تم إعدادها. النتيجة المنتظرة 1.2 : -خطة العمل الدامجة تم تبنيها من طرف مختلف الفاعلين المحليين. النتيجة المنتظرة 2.2 : -آلية تتبع تم خلقها. النتيجة المنتظرة 1.3 : -أربع جلسات ترافعية أنجزت. النتيجة المنتظرة 2.3 : -إجراءين مذكورين في خطة العمل تم اعتمادهما من طرف الفاعلين الترابيين. النتيجة 3.3: -وثيقة توثيق وترصيد المشروع أعدت واعتمدت. النتيجة المنتظرة 4.3: 40 فاعل محلي من بينهم نساء ورجال الإعلام تم إخبارهم بمخرجات المشروع ونتائجه.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	الأصل في هذا المشروع هو فكرة من اقتراح إحدى عضوات مكتب الجمعية التي تدرس المعلوميات للمتعاطيات للمخدرات في فرع جمعية الوقاية من أضرار المخدرات بتطوان. بعد عضويتها في مكتب جمعية المرأة المناضلة، تم الاتفاق على اقتراح فكرة المشروع وإدراجها في إطار نداء مشاريع جمعية الحمامة البيضاء. ففي إطار برنامج التكوين مع الحمامة حول الترافع، فكرننا في الاشتغال على موضوع غير مسبوق وهو المخدرات والنوع الاجتماعي، أي التركيز على حقوق المتعاطيات وربطه بالنوع بخلاف المشاريع الشائعة التي تتناول معضلة المخدرات بشكل عام. بعد ذلك تم عقد لقاءات داخلية للجمعية وأخرى مع فرع جمعية الوقاية من أضرار المخدرات الذين رحبوا بفكرة المشروع، وتم الاتفاق على الاشتغال بشكل التقائي بين الجمعيتان. تجدر الإشارة إلى أن المتعاطيات المستهدفات بالمشروع يستفدن من خدمات الجمعية الثانية، وسبق لثلاثة منهن أن طلبن بشكل صريح الاشتغال على حقوق المتعاطيات، وعلى باقي حاجياتهن المعبر عنها خلال الجلسات اليومية التي يعقدها فضاء النساء.
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك: جمعية الوقاية من أضرار المخدرات – فرع تطوان — دوره: الرؤية والأهداف، فضاء الاشتغال، معطيات حول المتعاطيات، تعبئة المتعاطيات للاستفادة من أنشطة المشروع، تقديم الاستشارة من طرف المتدخلين الاجتماعيين. المجلس العلمي، الجماعة الترابية، التعاون الوطني، المديرية الاقليمية للصحة، هيئة

	المساواة وتكافؤ الفرص، مجلس الشباب، جمعية البحث النسائي، جمعية اتحاد العمل النسائي. موارد مالية لعضوات الجمعية.
مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	المشروع لم يتضمن أية أنشطة صريحة لتقوية القدرات. في حين تمت استفادة أربع عضوات من الجمعية من التكوينات التي نظمتها جمعية الحمامة البيضاء. منهجية وقواعد إعداد البحث الميداني: إعداد الاستمارات ودليل المقابلات، تفريغ المعطيات، وعرض نتائج البحث الميداني. إضافة إلى تقنيات التفاوض والترافع ومنهجية إعداد التقارير التركيبية والتسيير الإداري والمالي للمشروع.
أجهزة حكامة المشروع	لجنة القيادة: كانت اللجنة مكونة من أعضاء جمعية المرأة المناضلة (3 نساء) وجمعية الوقاية من أضرار المخدرات بالمغرب فرع تطوان (امرأة ورجل) وممثل من جمعية الحمامة البيضاء ومتدخلتين اجتماعيتين (امرأتان) التي ساهمتا ي البحث الميداني مع المتعاطيات للمخدرات والمؤسسات الترابية. اللجنة العلمية: مكونة من 5 نساء ورجل (إجازة قانون خاص وقانون المهن القضائية – إجازة القانون العام- ماستر).
مرحلة الترصيد	
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار	
تعبئة وتشريك المتعاطيات للمخدرات والتواصل معهن اعتمادا على متعاطية سابقة في كل مراحل المشروع، أهمها فترات إنجاز البحث الميداني الذي مكن من معرفة دقيقة لحاجيات المتعاطيات وتحديد أصحاب القرار الذين تم استهدافهم، وكذا تسهيل الاشتغال على المشاركة الاجتماعية الواسعة للمتعاطيات، وتقوية قدراتهن ليصبحن مكونات بالنظير من خلال خطة العمل التي سيتم تنفيذها لاحقا. بسبب عامل الثقة ومعرفتها القبلية بالمسار اليومي للمتعاطيات مما يجعلها تختار الأوقات المناسبة للعمل معهن. لقد مكن إشراك المتعاطية السابقة في اللجنة العلمية مكن الأخيرة من الاستفادة من رصيدها المعرفي والممارساتي، ونبه باقي أعضاء اللجنة إلى ما لا يجب السقوط فيه: ضرورة مراعاة مزاجية المتعاطيات أثناء إعداد وإنجاز البحث الميداني، اختيار الأوقات المناسبة للعمل معهن، طريقة التكوين من خلال التركيز على الترفيهي وضرورة التركيز على الأسر وعدم الاقتصار على المتعاطيات فقط.	
خصوصية التجربة	
اشتغال الجمعية مع متعاطيات للمخدرات باعتبارهن فئة تتعرض للحيف والوصم مما جعل الجمعية تنفتح على معاناة جديدة للنوع الاجتماعي، وتنفتح على شركاء جدد معنيون بمعضلة التعاطي للمخدرات وهم المجلس العلمي، التعاون	

الوطني، الجماعة الترابية، المديرية الإقليمية للصحة والمديرية الإقليمية للسجون هذا المشروع تميز بالجانب الابتكاري في طريقة تنفيذ الأنشطة الترافعية مقارنة بالترافع الذي قامت به الجمعية في مشاريع سابقة حول المادة 49 من مدونة بشراكة مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وكذا مشروع 2012 للتربية على حقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية ومع النساء.	
تحليل أبعاد الممارسة الجيدة	
النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: تعافي المتعاطيات بشكل تدريجي جعل الجمعية تفكر من الآن في سبل الإدماج الاقتصادي للمتعاطيات في سوق الشغل من خلال البحث عن فرص عمل أو إحداث مشاريع فردية صغرى. إبراز القيادة النسائية والخلف: المشروع مكن سبعة نساء من القيام بأدوار مؤثرة أثناء سير المشروع من خلال التواجد في لجنة القيادة و خمس نساء أخريات داخل اللجنة العلمية وإنجاز البحث الميداني من التحضير إلى عرض وتقديم خلاصاته ونتائجه. المتعاطية سابقا لعبت بدورها دورا رياديا في كل مراحل المشروع وإنجاز البحث الميداني وتقديم المشورة الضرورية للجنة العلمية، ناهيك عن حسن التواصل مع المتعاطيات في كل المراحل. إدماج بعد الإعاقة: المشروع لم يشتغل على هذا البعد نظرا لعدم وجود متعاطيات ذوي إعاقة.
الاستمرارية	خطة العمل التي تم إعدادها وتمتد طيلة ستين ستساعد الجمعية حاملة المشروع وجمعية الوقاية من أضرار المخدرات على مواصلة العمل مع المتعاطيات، وفتح افاق المشروع على التمكين الاقتصادي للمتعاطيات. النجاح في هذا الباب سيكون حافزا للجمعيتين على تكرار التجربة مع متعاطيات أخريات.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	تحسن الوضع الصحي للمتعاطيات وفتح أفاق لإدماجهن الاقتصادي سيساهم في إعادة إدماجهن وسط أسرهن وفي المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ويخفف من حدة الوصم والإقصاء الذي يعنين منه في الوقت الحالي.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	المشروع لم يشهد لأي نزاعات خصوصا مع المتعاطيات وذلك بفضل الاعتماد على المتعاطية السابقة التي كانت على تواصل دائم معهن، وساهمت بأفكارها في تفادي القيام بأي نشاط غير مناسب للفئة المستهدفة.

ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	إضافة إلى ظروف العمل في ظل جائحة كوفيد 19، وضعف استجابة وتفاعل بعض المؤسسات في التعاطي مع الموضوع والتي تم تجاوزها بفضل التواصل الجيد من طرف عضوات الجمعية، هناك صعوبة التواصل المباشر مع المتعاطيات. ملحوظة: الجمعية عانت بشكل كبير من عدم احترام الباشا لمقتضيات قانون الجمعيات حيث تأخر كثيرا في تسليم وصل الإيداع للجمعية بعد تجديد مكتبها.
الدروس المستفادة	تجاوز التعاطي العمومي مع مشكلة المتعاطيات للمخدرات والانتقال إلى ربطه بالنوع الاجتماعي وفق مقاربة حقوقية أمر ممكن من خلال الاستفادة من خبرة جمعية ذات تجربة في مجال الترافع، ولها قدرة على تقديم المواكبة المناسبة لقدرات الجمعية الحاملة للمشروع. البحث العلمي بمواصفاته الأكاديمية شرط أساسي للاشتغال على موضوع ذو حساسية عالية لأنه يوفر المداخل المناسبة لمعالجة الموضوع بالأساليب الملائمة.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	قدرات في مجالات التفاوض وبناء حملة ترافعية محلية، إضافة إلى قدرات في مجال تحسين الحكامة الداخلية للجمعية.
التملك من طرف المستفيدين	اقتناع الجمعيات وباقي الفاعلين بأهمية المشروع في التصدي لظاهرة تعاطي النساء للمخدرات وفق مقاربة حقوقية كان حافزا لهم للانخراط في اللجنة التي ستواصل العمل بشكل مشترك لتمديد زمن المشروع سنتان إضافيتان قصد الوصل لنتائج أفضل.
المأسسة	تأسيس اللجنة التشاورية لتتبع المشروع من جمعية المرأة المناضلة، جمعية الوقاية من أضرار المخدرات، مجلس الشباب، جمعية البحث النسائي، جمعية اتحاد العمل النسائي، جمعية الشعلة، جمعية مكافحة السيدا، الجماعة، المجلس العلمي في انتظار موافقة مديرية التعليم، إدارة السجون والأمن الوطني، ومندوبية الصحة، ستواصل العمل حول موضوع المتعاطيات. ملحوظة: اللجنة تتضمن أيضافي عضويتها أستاذة لعلم الاجتماع بكلية مارتيل الخمليشي الزهرة وممثلي وسائل الإعلام (مراسل هسبريس) ومحام متطوع. اعتمادا على وثيقة المشروع، الجمعية بصدد التفكير في إعداد ورقة للطريق لتكون رهن

القدرة والقابلية للتكرار	إشارة الجمعيات التي لها رغبة للاشتغال على قضية المتعاطيات للمخدرات وفق مقاربة النوع، وتحديدا فروع جمعية الوقاية من أضرار المخدرات بمدن أخرى.

منتدى جمعيات مارتيل

المشروع	من أجل إحداث هيئة استشارية لحماية البيئة وجودة الحياة بمرتيل
الجمعية	منتدى جمعيات مرتيل
الموقع	مرتيل
مبررات المشروع	
الأهداف	الهدف العام: تعزيز آليات التشاور بين المجتمع المدني والجماعات الترابية. الأهداف الخاصة: تعبئة المجتمع المدني حول القضايا البيئية وجودة الحياة بمرتيل إدراج مطلب إحداث الهيئة الاستشارية لحماية البيئة وجودة الحياة بمرتيل في دورة المجلس الجماعي التحديات البيئية الكبرى لمرتيل تم تحديدها و مستوى وعي المجتمع المدني به ارتفع.
النتائج	الفاعلون الترابيون بجماعة مرتيل مقتنعون بخلق آلية للتشاور حول القضايا البيئية وملتزمون بإخراجها للوجود. المجلس الجماعي يدرج العريضة المتعلقة بخلق آلية تشاورية للبيئة في إحدى دوراته.

مرحلة التشخيص		
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	بعد إطلاق نداء المشاريع الذي يتمحور حول التأثير في السياسات العمومية الترابية من طرف جمعية الحمامة البيضاء وإطلاع بعض أعضاء المنتدى عليه، تم التفكير في استثمار هذه الفرصة للاشتغال على فكرة ربط المسألة البيئية بالسياسة العمومية الترابية بمدينة مارتيل. ومن أجل التدقيق في محتوى فكرة المشروع، عمل المنتدى على عقد لقاءات استشارية داخلية خلال شهر رمضان، وتنظيم فطور رمضاني بحضور بعض الجمعيات أعضاء المنتدى وفعاليات أخرى		
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك	دوره
	المكتب الصحي لجماعة مارتيل	المرافقة من خلال المساهمة في إعداد التشخيص البيئي المنجز من طرف الطالب المكلف.
	كلية العلوم – شعبة الجيولوجيا سلك الدكتوراه	تعبئة أستاذين لتأطير الطالب المكلف بإعداد التشخيص البيئي.

مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	ورشات تشاركية بدون التزامات تطبيقية فيما بعد حول تقنيات الترافع ومنهجية صياغة المذكرة المطلبية لفائدة أعضاء المنتدى، وجمعيات صديقة دون حضور المستشارين والموظفين الجماعيين. طبيعة المشروع لم تتطلب سلة واسعة من المعارف والمهارات باستثناء ما تعلق بالترافع. على

والمكتسبات	الصعيد العملي، ساهم بعض المستفيدين من أنشطة المشروع في التحضير لندوة الحكامة وتسويقها عبر الاتصالات المباشرة والملصقات وموقع المنتدى، وكذلك الإشراف العملي على سير أشغالها: الاستقبال، إعداد التقارير وباقي الجوانب التنظيمية.
أجهزة حكامة المشروع	الإشراف على تنفيذ المشروع تم من طرف مكتب المنتدى بشكل مباشر دون تشكيل لجنة خاصة كما كان مبرمجا في وثيقة المشروع.

مرحلة الترصيد

المارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار

مساعدة مجلس الجماعة على تفعيل آلية استشارية متعددة الفاعلين لمعالجة القضايا البيئية وفق رؤية مصاغة بطريقة تشاركية بين الفاعل السياسي والأكاديمي والمدني، وبالاسترشاد بخلاصات التشخيص البيئي لمدينة مارتيل.

خصوصية التجربة

تحسن قدرات المنتدى فيما يتعلق بتعبئة أعضاءه مقارنة بما كان يحصل في الأنشطة السابقة، وخلق منافسة إيجابية بين الجمعيات العضو والجمعيات المهتمة بالبيئة من خارج المنتدى، إضافة إلى اكتساب المنتدى للقدرة على إنجاز أنشطة ذات حجم كبير ممتدة على فترة زمنية أطول وفق خطة عمل مبرمجة سلفا، مع الالتزام تجاه الشريك المالي كشكل لربط المسؤولية بالمحاسبة.

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة

النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: نهج سياسة فعالة من طرف الجماعة في مجال تدبير الموارد البيئية من شأنه أن يخلق فرصا للتمكين الاقتصادي لسكان المدينة ككل، وللنساء الذي لهم استعدادات قبلية للاشتغال في المهن البيئة المدرة للدخل. إبراز القيادة النسائية والخلف: أنشطة المشروع أتاحت الفرصة لمساهمة أربع فتيات بمداخلات في ندوة الحكامة البيئية، ولطالبة متطوعين -بدون انتماء جمعوي- لإعداد التقرير الخاص بالندوة، والتي التحقت فيما بعد بالهيأة بعد تأسيسها وتوليها مسؤولية لجنة التواصل والبحث العلمي. نفس الأمر ينطبق على الطالبة الثانية التي أعدت التقرير الخاص بورشة هيكلة الهيأة، والتي ساعد استمرار العلاقة معها على تحفيزها على حيازة عضوية الهيأة بصفة نائبة لمنسق الهيأة. داخل الهيأة التي تتشكل من تسعة عشرة عضو (19)، تمكنت سبعة (7) نساء من الظفر بعضويتها، من بينهن ثلاث (3) نساء مكلفات بلجان داخلية للهيأة.

	إدماج بعد الإعاقة: لم تستحضر في أنشطة المشروع أثناء التنفيذ.
الاستمرارية	رغم عدم امتلاك منتدى جمعيات مرتيل لإستراتيجية شاملة ومتعددة السنوات للترافع حول القضايا البيئية، فإن اكتسابه لمهارات وتجربة ملموسة للتأثير في سياسة عمومية، وانفتاحه على الفاعلين السياسيين والأكاديميين وإحداث الهيأة، تعتبر لبنات ضامنة لاستمرارية الدينامية الحالية شريطة مأسستها بشكل جيد.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	من السابق لأوانه الحديث في الفترة الحالية عن الأثر البيئي والاقتصادي للمشروع، لكن ظهوره ممكن في المدى المنظور إذا نجحت الهيأة في تقديم حلول فعالة لتدبير الموارد البيئية وهيكلة الإطار المعيشي لساكنة المدينة. أما أول أثر سياسي فقد تجسد في المقرر الجماعي رقم 124-2020 الصادر عن مجلس جماعة مارتيل في دورة 07 فبراير 2020 والذي يعتبر سابقة من نوعها في المغرب.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم يشهد المشروع أثناء تنفيذه أي توترات، بل نجح في تسهيل وتقعيد العمل المشترك بين الفاعل المدني والفاعل السياسي والجامعة حول مسألة تشكل معضلة في تدبير الشأن المحلي على صعيد مدينة ذات جذب سياحي عالي على الصعيد الوطني.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	نقص في التعبئة الجمعوية وعدم توازيه مع ما وفره المجلس الجماعي، مضافا إليه النقص الكبير في التواصل المباشر مع الساكنة حول المشروع والغاية من إحداث الهيأة .
الدروس المستفادة	تأثير المجتمع المدني في السياسة العمومية الترابية مسألة ممكنة شريطة الجمع بين السند العلمي الأكاديمي والتواصل الجيد مع الفاعل السياسي لإقناعه بجدوى ابتكار آلية للمساعدة على اتخاذ القرار وفق ما تنص عليه المرجعية القانونية المنظمة للديمقراطية التشاركية.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	من خلال المشروع، عزز المنتدى قدراته في مجال تسيير دورة المشروع ذو الطبيعة الترافعية والتنسيق بين فاعلين متعددين، كما اكتسب قدرات جديدة في مجال هيكلة وتنشيط هيأة استشارية وإنتاج الآراء الاستشارية.

التملك من طرف المستفيدين	جمعيات المنتدى بحكم اشتغالها على المسألة البيئية، ستبذل المجهودات الضرورية لإنجاح التجربة، وإغناء رصيدها في هذا المجال من خلال مساعدة مجلس الجماعة على الدمج الفعلي للمسألة البيئة في إستراتيجيته بواسطة الاستشارة كتجربة جديدة.
المأسسة	رغم أن المأسسة الفعلية للهيأة تعود لصاحب القرار السياسي بالدرجة الأولى، فإن الهيأة نظمت لغاية الآن ثلاث اجتماعات عن بعد أسفرت عن تشكيل اللجان التي اقترحت برامج عملها. ويتعلق الأمر لجنة التواصل والشراكات والتعاون، لجنة العمل الميداني والبحث البيئي، لجنة التحسيس والتربية البيئية. كما تم تنظيم تكوين عن بعد حول كيفية إعداد دليل مساطر الهيأة لتقعيد طريقة عملها. من جهة، تجدر الإشارة إلى أن تحمل رئيس المنتدى لمهمة منسق للهيأة، ووجود خمسة أعضاء جمعويين وعضوان ترشحا بصفة فردية علما أنهم منتمون لجمعيات غير عضوة بالمنتدى يشكل ضمانة للارتقاء بالهيأة وإخراجها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. ومن جهة أخرى، نشير إلى استمرار علاقات التعاون مع الجامعة بالموازاة مع التفكير في إقامة شراكة بين المنتدى والكلية حول المسألة البيئية بمرتيل مما سيحفز على مواصلة العمل بشكل يحقق نتائج ملموسة في الآجال المنظورة.
القدرة والقابلية للتكرار	الهيأة كممارسة رائدة وطنيا لقيت صدى واستحسانا، جعل بعض الجمعيات بالعرائش تفكر في تكرارها، ودفعت برنامج مشاركة مواطنة الممول من طرف الاتحاد الأوربي إلى استضافة المنتدى لعرض تفاصيلها في سبتمبر 2020. هذا الأمر جعل المنتدى يفكر في إعداد ورقة ستنشر في إصدار جديد للمنتدى في إطار مشروع مشاركة مواطنة.

الجمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية

المشروع	من أجل سياسة محلية دامجة لبعد الإعاقة.
الجمعية	الجمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
الموقع	جماعة خميس أنجرة.
	تعتبر جماعة خميس أنجرة احدى جماعات إقليم فحص أنجرة التي يتواجد بها عدد مهم من الأشخاص في وضعية إعاقة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 بنسبة 5,6% (بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة خلال سنة 2014 بجهة طنجة تطوان الحسيمة 393 181 شخصا وهو ما يعادل 5,1% من مجموع السكان- 49.2% منهم إناثا و 39.1% منهم يعيشون بالوسط القروي.) غير أن ذلك لا يقابله اهتمام بوضعيتهم من خلال استحضار حقوقهم المنصوص عليها دستوريا في إطار سياسات محلية في مستوى التحديات التي تطرحها عملية الاستجابة

مبررات المشروع	لحقوقهم. ذلك ان واقع الأشخاص في وضعية أعاقة والشروط التي يعيشون في إطارها تكشف عن ضعف شديد على مستوى ادماج حقوق هؤلاء في عملية التخطيط لبرنامج تنمية الجماعة (برنامج عمل الجماعة) أو مستوى المشاريع المنجزة التي يغيب فيها بعد الإعاقة أو مستوى إشراك هذه الفئة والجمعيات التي تشتغل على الإعاقة خلال صيرورة إعداد برنامج العمل أو وضع المشاريع والعمليات.. يضاف الى ذلك غياب آليات للرصد والتتبع والتقييم من منظور الدمج الاجتماعي وضعف على مستوى أداء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وغياب على مستوى التنسيق بين المصالح والسلطات المحلية وعلى مستوى مرئية تدخلاتها وفعاليتها، ومحدودية على مستوى التواصل والتشاور العمومي. فعلى سبيل المثال لا الحصر: لا يوجد هناك تفعيل للمقتضيات القانونية للولوجيات ولضوابطها التقنية على مختلف الأصعدة، تسهل حركية الشخص في وضعية إعاقة، ولا إجراءات ذات الصلة بالتربية والتكوين والتعليم او بالتأهيل المهني والمشاركة المدنية والسياسية وفي الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية ... ألخ.
الأهداف	الهدف العام: المساهمة في تحسين أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال إدماج بعد الإعاقة في سياسات وبرامج التنمية بجماعة خميس أنجرة. الأهداف الخاصة: الهدف الخاص1: تقوية قدرات المنتخبين و الموظفين و الجمعيات المهتمة بالإعاقة و التنمية وهيئة المساواة حول المقاربة الحقوقية في مجال المقاربة الحقوقية للإعاقة و الترافع. الهدف الخاص2: حشد الدعم للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة خميس أنجرة. الهدف الخاص3: تمكين جماعة خميس أنجرة من التوفر على برنامج عمل تشاوري محلي حول الإعاقة. الهدف الخاص 4: تبني وتنفيذ وتقييم برنامج العمل الخاص بالإعاقة من طرف جماعة خميس أنجرة.
النتائج	النتيجة المنتظرة 1.1: فاعلون جمعويون وسياسيون و مؤسساتيون وإعلاميون تم إخبارهم بالمشروع وأهدافه ومكوناته. النتيجة المنتظرة 2.1: - منتخبين و موظفين جماعيين و 6 موظفي المصالح العمومية و 6 أعضاء من جمعيات الإعاقة والتنمية و 4 أعضاء من هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعة تمت تقوية قدراتهم حول المقاربة الحقوقية في مجال الاعاقة و الترافع. النتيجة المنتظرة 1.2:12 عضوا ينتمون ل 6 جمعية مهتمة بالإعاقة و التنمية، توافقوا حول أهداف و استراتيجية الشبكة. النتيجة المنتظرة 2.2:شبكة محلية للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تم تأسيسها.

	النتيجة المنتظرة 1.3: 6 منتخبين وموظفين جماعيين، و6 موظفي المصالح العمومية و 6 أعضاء من جمعيات الإعاقة والتنمية و 4 أعضاء من هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعة تمت تقوية قدراتهم حول وضع خطط عمل محلية في مجال الإعاقة. النتيجة المنتظرة 2.3: برنامج جماعي خاص بالإعاقة بجماعة خميس أنجرة تم إعداده. النتيجة المنتظرة 1.4: مذكرة ترافعية مدعومة إعلاميا وسياسيا وجمعويا، تتعلق ببرنامج عمل جماعة خميس أنجرة، تم إيداعها لدى المجلس الجماعي لجماعة خميس أنجرة، النتيجة المنتظرة 2.4: المجلس الجماعي لجماعة خميس أنجرة يتبنى برنامج العمل التشاوري المحلي للإعاقة ويلتزم بتنفيذ اجراءين منه على الاقل.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	بعد انخراط جمعية اليوسفية في التكوينات التي نظمتها جمعية الحمامة البيضاء حول كيفية اعداد المشاريع، تمت الاستعانة بأستاذ يعمل مع أطفال الشوارع الذي قام بإعداد وثيقة المشروع بعد عقد لقاءات مع اعضاء الجمعية، وجمعية المحافظة على التراث ومع 15 شخص ذو إعاقة. بالمقابل لم ترى الجمعية أي ضرورة لعقد أي لقاء مع فاعلين أخرين، على أن يتم ذلك في مرحلة تنفيذ وتتبع المشروع. تكوينات مكثفة مع رؤساء المصالح المحلية والخارجية، وجمعيات المجتمع المدني. وجتماعات: من خلال مناقشة خطة العمل مع رؤساء المصالح وجمعيات المجتمع المدني، والجماعة المحلية.
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك | دوره جماعة خميس أنجرة. عمالة الفحص أنجرة. جمعية الحمامة البيضاء : الدعم والمواكبة.
مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	التكوينات تمت على شكل ورشات متنوعة في المجال الجمعوي عامة ومجال الإعاقة على وجه الخصوص، مكنت المستفيدين من اكتساب معارف جديدة فيما يخص مجال الإعاقة، كما مكنتهم من تقوية قدراتهم في الإلقاء ومعرفة الحقوق والواجبات التي يجب على كل فرد يمارس العمل الجمعوي أن يكون على دراية بها. ورغم أن معظم أنشطة ولقاءات هذا المشروع قد زامنت ظرفية جائحة كورونا، إلا أن مراعاة شروط السلامة وتوفير الظروف اللازمة ساهمت في إنجاح أنشطة الجمعية. المعارف التي تم اكتسابها خلال المشروع تميزت بتنوعها وغناها وشملت مواضيع متعددة من قبيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، تقنيات الترافع والتشبيك، القانون الإطار والولوجيات وكذا كيفية إعداد العرائض. على الصعيد العملي والتطبيقي:

	صحح العديد ممن استفادوا من أنشطة المشروع المغالطات والمفاهيم الخاطئة حول الإعاقة. وتخلصوا من النظرة السلبية والنمطية التي كان ينظر بها إلى الأشخاص في وضعية إعاقة (الشفقة). تمرسوا على احترام ضوابط الحوار وتقبل رأي الآخر، والالتزام بتقديم حلول واقعية ومنصفة لقضية الإعاقة.
أجهزة حكامة المشروع	لقد تم تشكيل لجنة خاصة بالمشروع تتكون من ستة أفراد بالتساوي من جمعية اليوسفية وجمعية المحافظة على التراث المحلي، وذلك في إطار شبكة جمعيات خميس أنجرة التي تضم معظم الجمعيات الفاعلة في الجماعة. اللجنة المذكور عقدت سلسلة من الاجتماعات في إطار التحضير للأنشطة التي كان يتم إنجازها، وكذا لتتبع سير المشروع أعضاء جمعية الحمامة البيضاء التي كانت تقوم بالدعم والمواكبة.
مرحلة الترصيد	
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار	
اعتماد خطة عمل مصاغة بطريقة تشاركية بين الجمعيات والفاعلين العموميين لتمكين الجماعة والمصالح الخارجية من إدماج بعد الإعاقة في استراتيجياتهم، واعتباره الخطة مرجعا ملزما للجمعيات في عملها الترافعي الدائم حول الولوجيات الخاصة بالبنايات الموجودة وتلك التي سيتم إحداثها فوق تراب الجماعة.	
خصوصية التجربة	
نجاح المشروع في عملية الإدماج التسلسلي لمختلف الفاعلين المتدخلين في المجال الترابي للجماعة وفق بيداغوجية سهلت استيعابهم لأهمية بعد الإعاقة، وضرورة إدراجه في برامج عملهم. الاستناد إلى المرجعية الحقوقية في بناء وتنفيذ المشروع سهل عملية التأثير والإقناع أثناء تنفيذ استراتيجية الترافع.	
تحليل أبعاد الممارسة الجيدة	
النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: المشروع في صيغته الحالية ليس له بعد اقتصادي. إبراز القيادة النسائية والخلف: المشروع ساهم في تقوية قدرات خمسة (5) طالبات ضمنهن واحدة تعاني من إعاقة حركية في المواضيع التي تداولها. وبناء على ما لوحظ أثناء سير المشروع، فإن الجمعية التي تحضر لعقد جمعها العام، شرعت في استقطاب شباب من الجنسين هم أعضاء في مكاتب جمعيات أخرى ذوي اعاقة وبدونها للانخراط في الجمعية. إدماج بعد الإعاقة: هذا البعد حاضر في عمل الجمعية والمشروع الذي تم إنجازه، كما أن خطة العمل المقترحة على الفاعلين العموميين تتمحور في مجملها حول الإعاقة في إطار

	التنمية الدامجة.
الاستمرارية	منجزات ومكتسبات المشروع قائمة وستستمر نظرا لوجود الظروف المناسبة لذلك (المقر- أطر ذو كفاءة – تكتل الجمعيات). الجلسات التي تعقد من حين لآخر مع الجماعة والمصالح الخارجية ستحافظ على وهج الدينامية التي أطلقها المشروع. اتفاقية الشراكة المزمع توقيعها مع مديرية التعليم لفتح قسم للأطفال التوحديين بشراكة مع العمالة والتعاون الوطني لتمويله بمبلغ يتراوح بين 10 و20 مليون سنتم سيشكل إضافة نوعية لنتائج المشروع.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	تبني الجماعة والتزامها بتنفيذ مضامين خطة العمل المقترحة سيسهل المشاركة الاجتماعية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما سيكون له أثر على منهجية تدبير التنمية المحلية من خلال قبولها العمل بإستراتيجية من اقتراح المجتمع المدني المحلي.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	التدبير المحكم والالتزام بالتواصل والشفافية في تدبير المشروع ساعد على تجسير الفجوة بين الجمعيات والفاعلين العموميين. بالمقابل وجبت الإشارة إلى أن إنسحاب ثلاث جمعيات من المشروع بسبب عدم التزامها بالحضور في الأنشطة بعد تأكيد المشاركة لم تترتب عليه أية صعوبات أو نزاعات أثناء سير المشروع.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	ضعف التزام وتجاوب المصالح الخارجية وضعف الموارد المالية المرصودة للمشروع.
الدروس المستفادة	الترافع ركن أساسي لتحقيق المكتسبات شريطة الإلمام بحقوق الفئة المستهدفة والواجبات التي عليها الوفاء بها. ولضمان نجاح مشروع ترافعي بموارد مالية محدودة، يستحسن الاعتماد على أعضاء مسئولين وذو تجربة في المجال الجمعوي، والحرص على عقد اجتماعات مكثفة مع المسئولين ورؤساء المصالح والمؤسسات المستهدفة في مرحلة إعداد المشروع كي يسهل التأثير عليها وإقناعها في مرحلة التنفيذ.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	الجمعية تتوفر على الحج الأدنى من الموارد البشرية التي تضمن تسيير الجمعية وتسيير أي مشروع مستقبلا، وساعدها المشروع على اكتساب قدرات جديدة في المجالات التي اشتغل عليها المشروع.
التملك من طرف المستفيدين	الأطر الشابة العضو بشبكة الجمعيات التي سهرت على المشروع بهنت من خلال تطوعها الدائم على رغبة في التعرف العميق على قضايا الإعاقة وحيازة أدوات التأثير من أجل إدماج

	فعلي لبعد الإعاقة في التنمية المحلية على صعيد تراب الجماعة.
المأسسة	مسلسل التحضير لتأسيس شبكة جمعوية من خمس جمعيات على صعيد جماعة خميس أنجرة سيمكن المجتمع المدني من إطار لمواصلة العمل المشترك في مجال التنمية الدامجة. في الوقت الحالي، هناك تريث في عدم تمكين الشبكة من شخصية معنوية (عقد جمع عام تأسيسي والحصول على وصل إيداع) في انتظار تعميق النقاش بين الجمعيات وتوفير شروط نجاح المبادرة.
القدرة والقابلية للتكرار	يمكن استخدام المنهجية التي قمنا بها في إنجاز هذا المشروع والتي تقوم على ما ذكرناه سابقا (الدراسة الدقيقة - التدبير المحكم – الالتزام وروح المسؤولية - الاحترام وتقبل رأي الآخر – الانفتاح على جميع الهيئات المعنية..)
جمعية اليوسفية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية	كانت ذات إفادة معرفية وعملية مهمة من حيث التعرف على مقاربات وأدوات العمل والمفاهيم الأساسية في مجالات الإعاقة والترافع. في نفس الوقت، شكلت دفعة معنوية للنسيج الجمعوي المحلي وفتحت أمامه أفاقا جديدة للتطور والفعل الملموس مستقبلا. لقد كان لها دور مهم في التعود على أسس الشفافية في صرف الموارد المالية باستخدام الشيكات بدل التعامل نقدا في كل العمليات المالية، مع الحرص على التوفر على الوثائق التبريرية لكل المصاريف.

جمعية :اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة بولاية طنجة

المشروع	فاعلون منفتحون ومجتمع مدني يقض لاستحضار بعد الإعاقة في التنمية المحلية
الجمعية	اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة بولاية طنجة
الموقع	مدينة طنجة.
مبررات المشروع	ان التخطيط للتنمية بمدينة طنجة تم بدون ادماج حقيقي لبعد الاعاقة، مما جعل منها مدينة في كثير من مرافقها غير ولوجة وغير دامجة لفئة مهمة من مواطنيها ومواطناتها. وهو ما ترتب عننه بشكل خاص إقصاء للأشخاص في وضعية اعاقة وحرمانهم من حقوقهم الأساسية. ومن ثم فإن هذه المبادرة ترى أن اي تغيير منشود لهاته الوضعية يحتاج إلى خلق ومأسسة اليات للديموقراطية التشاركية من أجل السهر على إعداد وتخطيط سياسات عمومية محلية دامجة. ومن هنا سيعمل المشروع، بالإضافة إلى التحسيس بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، على الترافع من أجل جعل هذا الفضاء التشاوري آلية من آليات الديمقراطية التشاركية بشكل يتيح إمكانيات تفعيل وإعمال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة عبر دمجها المنهجي في السياسات والبرامج المحلية و تدبيرها وفق مبادئ الالتقائية. الهدف العام : المساهمة في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال مأسسة

الأهداف	مشاركتهم في إعداد سياسات ترابية دامجة. الهدف الخاص 1:تقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال الترافع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. الهدف الخاص 2:خلق و مأسسة فضاء تشاوري بجماعة طنجة من اجل مناصرة وإدماج حقوق الاشخاص في وضعية اعاقة في برامج ومشاريع الفاعلين المحليين.
النتائج	النتيجة 1.1 : 40 منتخب) ة(- 10 صحافيين- 14 مصلحة خارجية - 20 جمعية تمت تعبئتهم و تقوية قدراتهم في مجال الترافع حول الادماج المنهجي لبعد الإعاقة في السياسات والبرامج المحلية. النتيجة 1.2: فضاء تشاوري في مجال الإعاقة وإدماج حقوق الأشخاص في وضعية اعاقة في السياسات المحلية تم تأسيسه. النتيجة 2.2: استراتيجية و خطة عمل اشتغال الفضاء تم وضعها والمصادقة عليها.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	ولدت فكرة المشروع الحالي في خضم حراك وطني جمعوي حول الإعاقة، وفي سياق يتميز بوجود شرخ بين اهتمامات الفاعل السياسي وحقوق الأشخاص ذو الإعاقة أثناء وضع السياسات العمومية الترابية. ولتحسيس بموضوع الاعاقة بادر الاتحاد بتنظيم ندوة دعا لها مختلف الأحزاب السياسية تحت شعار " أي موقع للاعاقة في برامج الأحزاب السياسية"،قام الاتحاد سنة 2015 أثناء الانتخابات المحلية بإطلاق دينامية لإدماج بعد الإعاقة في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية على صعيد ولاية طنجة. لقد مكنت التكوينات التي نظمتها الحمامة البيضاء الجمعيات من اكتساب مهارات وتقنيات للترافع، من هنا جاءت ضرورة تفعيل مقتضيات الدستور في مجال الإعاقة عبر الهيئات الاستشارية، ومن خلال استثمار موقع اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة داخل هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، وكذا دوره في مشروع MED CITI الذي مكن الاتحاد من الحصول على علاقة جيدة مع مجلس الجماعة، بحيث كان الفضاء التشاوري من أهم مخرجات المشروع. لقد كان نداء المشاريع المعلن في إطار برنامج "سياسات ترابية دامجة، ومجتمع مدني موازي" فرصة للعمل على الفكرة من جديد مع مجلس الجماعة الذي اقتنع بأهمية إدراج بعد الإعاقة في إستراتيجية عمله، علما بأنه سبق للاتحاد والجماعة إن قام بإعداد الولوجيات في مركز أحمد بوكماخ وكذلك استحضار نجاح خلف مثل هذا الفضاء على مستوى جماعة تطوان. من أجل ذلك تم عقد سلسلة من الاجتماعات الداخلية للاتحاد انتهت إلى الاتفاق على تجديد العمل على آلية استشارية حول الإعاقة والسياسات الترابية. كما تم خلق خلية

	للنشيطين داخل الاتحاد للاتصال بالجماعة قصد التعاون من أجل إخراج الفكرة للوجود. وعقد سلسلة من الاجتماعات الداخلية والاتصالات مع التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية على هامش اللقاءات والأنشطة التي كانت تتم في طنجة. ملحوظة: الاتحاد وولاية طنجة سبق لهما تشكيل لجنة مشتركة لتتبع مشاريع طنجة الكبرى الا أن نتائجها كانت محدودة جدا.	
	الشريك	دوره
تعبئة الشركاء والموارد	مجلس الجماعة الذي ساهم في تسهيل انعقاد الاجتماعات، إرسال الدعوات لحضور الأنشطة وتوفير مقر لعقد الاجتماعات.	
مرحلة التنفيذ		
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	المستوى الأول كان خاص بأعضاء الاتحاد شمل لقاءات من الإحاطة بكيفية تأثير الهيأة المزمع إحداثها، وكذا مع بعض الجمعيات الحليفة في أطار هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، ومع بعض قيادات تكتل طنجة الكبرى. المستوى الثاني شمل لقاءات مع أعضاء المجلس ومؤسسات أخرى مثل التعليم، وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني من أجل دعم فكرة إحداث هيأة استشارية. المستوى الثالث شمل تكوينات حضورية حول المواضيع المذكورة في وثيقة المشروع. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم القيام بأنشطة عن بعد في فترة كورونا لأن اللقاءات كانت تشمل مسئولين رسميين وتعذر تنظيم اجتماعات افتراضية معهم. أهم المكتسبات في مجال تقوية القدرات، هناك اكتساب المعايير العلمية للولوجيات وإدراجها في جميع مشاريع التهيئة والبنايات والمنشئات قيد الإنجاز من طرف الجماعة وباقي الفاعلين الذين صاروا يرددون مقولة "عملتوا لينا الحقنة" بعد استفادتهم من التكوينات التي نظمت في إطار المشروع وغيره. كذلك وجبت الإشارة إلى التحاق هيأة المهندسين في منتصف الطريق ومشاركتهم التي لم ترق إلى ما يجب بحكم مجال عملهم. وأخيرا امتلاك رصيد معرفي رصين حول العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية لحل إشكالية التنافس والصراع بين الجمعوي والسياسي. الوعي والفهم السليم لقضايا الإعاقة وكيفية ربطها بالسياسات العمومية من طرف الجمعيات والجماعة وباقي الفاعلين. إضافة إلى الوعي بجميع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، ناهيك عن الوعي بعدم التوزيع العادل للثروة على الجميع مثل عدم إدماج الإعاقة في حديقة عمومية من طرف الجماعة، وأخيرا امتلاك القدرة على التمييز بين الحاجيات الاعتيادية وحاجيات ذوي الإعاقة.	

	إن أهم المعارف التي تم اكتسابها والاقتناع بها بشكل جلي، تمثلت في الوعي بأن المبادرات المشتتة للفاعلين لا تعطي ثمارها مقارنة بالعمل وفق سياسة الالتقائية في المشاريع. دليلنا في ذلك، هو ما حصل في بعض مشاريع بعض المؤسسات العمومية التي لم تستحضر بعد الإعاقة مثل ولاية طنجة تطوان الحسيمة التي اشتغلنا إلى جانبها في إطار لجنة ثنائية، ولم تأخذ بعين الاعتبار مقترحاتنا وأفكارنا فيما يخص مشاريع إعادة تهيئة طنجة التي غيبت جميع أنواع الولوجيات وخاصة المنحدرات. بالمقابل، فإن مجلس الجماعة الذي يحرص على حضورنا الدائم لمواكبة الجماعة والمشاركة في الدراسات التي تقوم بها مما ساعدها على إدراج الإعاقة في مشروع إعادة هيكلة محيط مقر الجماعة ومجموعة من المشاريع الهيكلية الأخرى، وكذلك الأمر مع مديرية التعليم فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الوطني للتربية الدامجة، ومع وكالة التنمية الاجتماعية وشريكها المبادرة الوطنية التنمية البشرية التي أصبحت تستحضر بعد الإعاقة في المشاريع التي تمولها، وقامت بإنجاز سلسلة من التكوينات بمشاركة العديد من جمعيات الإعاقة.
أجهزة حكامة المشروع	لجنة من مكتب الاتحاد تتكون من الرئيس، الأمين، الكاتب العام ونوابهم إضافة إلى رئيس قسم العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي بالجماعة. اللجنة تشكلت دون قرار صريح، وإنما هي تجسيد للطريقة التي يشتغل بها الاتحاد بشكل اعتيادي. وقد عقدت اجتماعات واكبت المشروع كلما تطلب الأمر ذلك وكذا للتحضير للأنشطة.

مرحلة الترصيد
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار
اعتماد آلية تشاورية متعددة الفاعلين موطنة لدى مجلس المدينة للمساهمة بواسطة التمويل الذاتي في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة في مجال الولوجيات بمختلف أنواعها ومجالاتها.
خصوصية التجربة
أغلب مشاريع اتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة كانت تتميز بالدمج بين إستراتيجية الترافع وتقديم الخدمات لذوي الإعاقة، أما المشروع الحالي انحصر كليا في الترافع من أجل إدماج بعد الإعاقة في السياسات العمومية ويندرج في صلب الديمقراطية التشاركية.
تحليل أبعاد الممارسة الجيدة

	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: المشروع لا يكتسي بعدا اقتصاديا مباشرا وآنيا لكن يترافع لتوفير الولوجيات باعتبارها مدخلا للتمتع بكل الحقوق البشرية.

النوع والتنوع الاجتماعي	إبراز القيادة النسائية والخلف: أغلب المشاركين والمشاركات باسم الشركاء في الندوات والأنشطة كانوا من النساء وكذا الصحافة التي واكبت بعض أشطة المشروع. وعلى صعيد هياكل الاتحاد هناك 6 نساء في المجلس من ضمن 26 عضو، و امرأتان في المكتب من ضمن 13 عضو. تجدر الإشارة أيضا إلى الحضور البارز لمستشارة جماعية التي كانت تلقي كلمة الأخيرة، وقيام عضوة من مكتب الجمعية بإعداد تقرير إحدى اللقاءات. إدماج بعد الإعاقة: عدد النساء قليل في المجلس الإداري للاتحاد هناك 6 نساء أمهات للأطفال ذوي الاعاقة من ضمن 26 عضوا. في المكتب هناك 13 عضو ضمنهم 2 نساء ليسوا في وضعية إعاقة.
الاستمرارية	الفضاء التشاوري لم يهيكل بعد لآن هناك مساطر قانونية لابد من المرور منها. أخذا بعين الاعتبار توقف مسلسل التحضير للهيكلة بسبب جائحة كوفيد 19، كما أن السياق السياسي المقبل الذي سيشهد تنظيم الانتخابات المتزامنة سيضاعف مدة التأخير. بالمقابل، فإن المصادقة والتوقيع الرمزي على ميثاق الفضاء التشاوري من طرف ثمانية (8) فاعلين يعتبر لبنة أساسية لضمان هيكلة واستمرارية الفضاء مستقبلا. يتعلق الأمر بكل من مجلس جماعة طنجة، مديرية التعليم طنجة أصيلة، وكالة التنمية الاجتماعية، مجلس مقاطعة السواني، المديرية الجهوية .....بطنجة، المديرية الجهوية لقطاع الشباب والرياضة، غرفة الصناعة التقليدية واتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	إدراج الولوجيات في المنشئات والبنيات وأشغال التهيئة تأخذ بعين الاعتبار عدم إلحاق الضرر بالوسط البيئي، وستحسن الإطار المعيشي للساكنة وذوي الإعاقة.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	المشروع لم يشهد أي توترات أو نزاعات ظاهرة. ورغم وجود أطراف سياسية لا ترغب أن تخلق هذه الهيأة التشاورية في ظل المجلس الحالي كي لا تحسب له، فإن تلك الرغبة لم تطفو بشكل صريح على السطح ولم تحدث أي توتر يذكر. على العكس، المشروع لعب دورا بيداغوجيا في التمرين على الإلتقائية بين الفاعلين في إنجاز المشاريع.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	تخوفات بعض الفاعلين من وجود آلية تشاورية مهيكلة ومؤثرة في مجال عملها، كما أن المناخ السياسي العام بالمدينة والتجاذبات التي تميزه سيكون لها تأثير على هيكلة وتنشيط الفضاء، والدليل على ذلك ما تعانيه هيأة المساواة وتكافؤ الفرص وهيأة الشباب التي تعرف شللا شبه تام.

الدروس المستفادة	ضرورة ترتيب خطوات المشروع والحصول على نية الشراكة Intention de Partenariat مع الفاعلين قبل البدء في تنفيذ المشروع. لذلك يجب التركيز أثناء الاتصالات الأولية على ترتيب المدعمين المحتملين للمشروع حسب نوعية ودرجة إنخراطهم ومساهماتهم.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	إضافة إلى ما راكمه الاتحاد من قدرات تقنية في مجال تدبير دورة المشروع من التخطيط إلى التقييم، ساهم المشروع في تمليك أعضاء الإتحاد مهارات وقدرات تقنية في مجالات الترافع، إدارة الحوار والتفاوض مع الفاعلين حول استراتيجية هيكلة فضاء تشاوري حول الولوجيات.
التملك من طرف المستفيدين	التوقيع الأولي على ميثاق الفضاء التشاوري من طرف سبعة مؤسسات عمومية ومنتخبة إلى جانب إتحاد الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة مؤشر واضح على تملكهم للأسس المعرفية والمنهجية الضرورية لإدراج بعد الإعاقة عمليا في أعمال المؤسسات التي ينتمون إليها.
المأسسة	ستعمل مكونات اللجنة المنبثقة عن اللقاء الختامي للمشروع المنعقد بتاريخ: 11 مارس 2021، بمتابعة الإجراءات القانونية أمام الجماعة لإدراج "نقطة إحداث الفضاء التشاوري" في إحدى دورات الجماعة للمصادقة عليه، وتتكون من جماعة طنجة، وكالة التنمية الاجتماعية، المديرية الإقليمية للتربية الوطنية وخبير في مجال الإعاقة كشخص مورد. تتوفر اللجنة على ميزانية قدرها 8000 درهم رصدت من ميزانية المشروع للقيام بالعمل المشار إليه سلفا في الأسابيع القادمة.
القدرة والقابلية للتكرار	لغاية اللحظة، لا يتوفر الاتحاد على أية ورقة طريق شكلية لهيكلة فضاء تشاوري حول الولوجيات، لكن إمكانية صياغتها عملية سهلة باستغلال المعلومات أعلاه إذا توفرت خبرة تقنية للقيام بدلك.

جمعية :التواصل للصم

المشروع	حتا أنا ساكن في طنجة.
الجمعية	التواصل للصم.
الموقع	مركز صنوان لتربية وتعليم و تأهيل الصم.
مبررات المشروع	يعاني الأشخاص الصم في المغرب عموما و في مدينة طنجة خصوصا من غياب إدماج حقيقي لقضاياهم في السياسات المحلية وولوج منصف و فعلي للخدمات العمومية بسبب ضعف تحسيس و إلمام المسؤولين وأصحاب القرار بقضايا الصم ومعاناتهم في الولوج للخدمات العمومية والحصول على المعلومات المتعلقة بها وكذا التواصل مع الموظفين و أصحاب القرار .
الأهداف	الهدف العام :تقديم حل للمشكل الرئيسي، التغيير الإيجابي المراد تحقيقها : المساهمة في تحسين ولوج الصم للخدمات العمومية عبر إدماج حقوقهم في سياسات وبرامج جماعة طنجة.

النتائج	الأهداف الخاصة : الهدف الخاص 1 :الرفع من وعي الفاعليين المحليين بقضايا الصم وتعبئتهم لمناصرتهم. الهدف الخاص 2 :تحسين ولوج الصم للمرافق والتجهيزات العمومية المحلية. النتيجة المنتظرة 1.1 :المنتخبون ، المصالح الخارجية،الصحافة وسائل الاعلام، السلطات المحلية ، جمعيات المجتمع المدني يد1عمون إدماج الصم في السياسات والبرامج العمومية. النتيجة المنتظرة 1.2 :عريضة مقدمة من طرف جمعية التواصل للصم في دورة جماعة طنجة من اجل ادماج حقوق الصم في برنامج عمل الجماعة تم قبولها.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	جمعيتنا كانت تقتصر فقط على تقديم خدمات للأطفال ذوي الإعاقة، ولم يكن الترافع ضمن رؤيتها، كما لم يكن مدمجا في قانونها الأساسي. لكن الصعوبات التي واجهتها الجمعية فيما يتعلق باستكمال تعليم الأطفال جعلها تعي أهمية وضرورة الترافع لتوفر لهم حق التعليم في مستويات عليا. نشر نداء المشاريع من طرف جمعية الحمامة البيضاء، شكل فرصة لنا لتجسيد وتجريب فكرة العمل وفق إستراتيجية الترافع رغم أن معارفنا في هذا المجال كانت ضعيفة جدا ولا تزال إلى غاية اليوم لأن أول تكوين استفدنا منه في هذا الصدد كان في إطار هذا المشروع. لبلورة فكرة المشروع وإعداد الوثيقة الخاصة به، تم عقد بعض الاجتماعات الداخلية لمكتب خصصت لتدارس في كيفية الانخراط في نداء المشاريع ولبلورة إستراتيجية الترافع والتأثير بالموازاة مع الخدمات التي يقدمها المركز. فيما يخص تحديد جاجيات الأطفال الصم في علاقتها بالمشروع، فإن الجمعية استندت إلى الحاجيات المعبر عنها من طرف الأطفال خلال تواجدهم داخل المركز، وكذا لطلبات أسرهم. أما فيما يتعلق بالشركاء المحتملين، فإن الجمعية لم تتمكن من عقد أي اجتماع مع أي فاعل.

تعبئة الشركاء والموارد	الشريك	دوره
	لا.	

مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	الورشات والتكوينات الحضورية وفق مقاربة تشاركية فعلية لضمان التفاعل والتجاوب و استفادة أفضل. مما مكن الجميع من اكتساب معارف وأبجديات حول: الترافع باعتباره مجالا جديدا بالنسبة لأعضاء الجمعية الذين كانوا يمارسون الترافع دون أن وعي بأسسه ومرتكزاته. صياغة العرائض والمذكرات المطلبية. آليات إدماج الصم في سياسة المدينة بجماعة طنجة.

	منهجية إعداد خريطة طريق لتشكيل لجنة التتبع و الدعم للعريضة المقدمة للجماعة. بلورة وتنفيذ إستراتيجية للترافع وكيفية صياغة وتقديم وتتبع العرائض المودعة لدى مجلس الجماعة. لقد أصبحت لدى الجمعية نظرة شاملة و مركزة حول مسار العملية الترافعية كمقاربة اشتغال جديدة.
أجهزة حكامة المشروع	لجنة خاصة بتدبير المشروع مكونة من الرئيس ونائبه والمكلفة بالمشروع منذ بدايته. كما تم في 18 فبراير 2021، إحداث لجنة مشتركة لتتبع العرائض مع الجمعيات التي وضعت عرائض الجماعة وهي جمعية الأخوة وجمعية التحدي والتي ستشرع في عقد اجتماعاتها في الأيام القادمة، علما أن اللجنة رأت النور في نهاية التكوين الخاص بإعداد خطة الطريق لتتبع العرائض.

مرحلة الترصيد

الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار

اعتماد آلية تشاركية بين الجمعيات لتتبع العرائض المودعة لدى مجلس الجماعة وفق خطة عمل متفق عليها بشكل جماعي، وذاك مما يساعد الجمعيات على التمرس على التتبع والتقييم في العمل الترافعي بالشكل الذي سيساعد على مواصلة التأثير على صاحب القرار واستخلاص دروس مفيدة لإنجاح المبادرات الترافعية بواسطة العريضة لاحقا.

تمكين الأشخاص الصم من تتبع أشغال المجلس الجماعي عبر نقل لقاء الحكامة الشهري (يمكن توسيع ذلك ليشمل الدورات وأنشطة أخرى) بواسطة غوغل ميت، واستخدام لغة الإشارة من خلال تعبئة مترجمات في عين المكان. هذه الممارسة لم تكن وليدة نشاط مدرج في المشروع.

خصوصية التجربة

العمل وفق المقاربة الحقوقية في المشروع بتعاون مع داعم خارجي دو خبرة وتجربة في مجال الترافع ساعد على تحقيق منجزات ومكتسبات تفوق القيمة المالية الواقعية للمشروع، كما تسهل التعلم والقدرة على التطبيق الملموس للمكتسبات خصوصا عندما يحصل ذلك في أول تجربة للجمعية حاملة المشروع.

إدماج الشباب الصم من الجنسين وفق قاعدة المناصفة في هذه دينامية من خلال مشاركتهم واستفادتهم من كل أنشطة المشروع بواسطة لغة الإشارة جعلهم ينتقلون من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل في المشروع.

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة

	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: المشروع ليس له بعد اقتصادي صريح.

النوع والتنوع الاجتماعي	إبراز القيادة النسائية والخلف: المشروع مكن المكلفة بالمشروع من القيام بدور ريادي في إدارة المشروع، ومن اكتساب قدرات ستساعدها على تطوير مسارها المهني في مجال إدارة المشاريع الجمعوية. إضافة إلى ذلك، فإن المشروع مكن نساء أخريات من إبراز قدراتهن وأدوارهن المؤثرة من خلال الإدلاء بتصريحات صحفية لموقع إكسبريس، والقيام بالترجمة إلى لغة الإشارة من طرف امرأتان لكل الأنشطة التي تمت في إطار المشروع. إدماج بعد الإعاقة: وذلك من خلال إشراك الأطفال الصم من الجنسين في أنشطة المشروع بواسطة الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة، وكذا إعداد عريضة مرفقة بمذكرة توضيحية لإدماج لعد إعاقة الصم في عمل مجلس مدينة طنجة.
الاستمرارية	إحداث لجنة مشتركة مع جمعيتين لتتبع العرائض المودعة لدى مجلس جماعة طنجة، سيساعد على استمرارية الدينامية الترافعية التي أطلقها المشروع، كما أن اقناع الجمعية بالمزاوجة بين تقديم الخدمات والترافع يشكل حافزا لأعضائها لتعميق المكتسبات المنجزة لغاية الآن.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	تسهيل ولوج الأشخاص الصم إلى المعلومات المتعلقة بتدبير الشأن المحلي من خلال النقل المباشر لاجتماعات الحكامة بواسطة لغة الإشارة، سيساعد ويوسع مجال المشاركة الاجتماعية لهذه الفئة. كما سيساعد ادماج مقاربة الدمج الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة في بنية القرار المحلي بجماعة طنجة من الأخذ بعين الاعتبار بالحاجيات الخاصة لهذه الفئة وحقوقها مستقبلا من طرف الفاعل السياسي.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم يكن هناك وجود لأي توترات، كما أن الإنفتاح والتعاون مع مجلس الجماعة يتطور بسلاسة.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	تأثير جائحة كورونا أثناء تنفيذ الأنشطة.
الدروس المستفادة	العمل مع جمعية خبيرة في مجال الترافع وفق منهجية مواكبة دقيقة عن قرب، يسهل اكتساب أعضاء الجمعية التي لا تمتلك تجربة في هذا المجال لمفاهيم وأدوات جديدة ويسهل مأموريتها في مجال إعداد وتنفيذ وتتبع إستراتيجية ترافعية متكاملة.

القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	فريق العمل الذي اشتغل في المشروع اكتسب وطور قدرات جديدة في مجالات الترافع وصياغة العرائض، ناهيك عن قدرات فيما يتعلق بإعداد تقارير الأنشطة وتقارير المنجزات في إطار الإلتزامات المبرمة مع جمعية الحمامة البيضاء.
التملك من طرف المستفيدين	التكوين المزمع القيام به لفائدة موظفي وموظفات جماعة طنجة في لغة الإشارة في إطار اتفاقية الشراكة التي سيتم توقيعها بعد مرور الانتخابات المتزامنة سيسهل استخدام هذه اللغة لتسهيل مشاركة الصم في الحياة الجماعية. إحداث لجنة تتبع العرائض المشتركة سيحفز أعضاء الجمعيات الثلاث لبذل مجهودات مستمرة لتجويد العمل الترافعي الذي تم القيام به إلى غاية الآن.
المأسسة	المشروع لا يتضمن مخرجات تستدعي المأسسة. بالمقابل فإن اللجنة الجمعوية المشتركة لتتبع العرائض تتطلب وضع جدول زمني للتتبع يبنى على أساس تواريخ انعقاد دورات مجلس الجماعة كي يكون بإمكانها القيام بعمل استباقي للتأثير على أصحاب القرار، وكذا لتتبع مآل كل عريضة بعد انعقاد الدورات والتواصل حول ذلك بشكل ممنهج.
القدرة والقابلية للتكرار	لا تتوفر الجمعية على ورقة طريق منهجية يمكن لجمعيات أخرى استخدامها لتكرار مكتسبات وإيجابيات هذا المشروع، رغم قابليته للتكرار على صعيد المدينة وفي أمكنة أخرى.

جمعية أمل للأطفال ذوي صعوبات في التعلم بالقصر الكبير

المشروع	تقديم عريضة للمجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير لدمج بعد الإعاقة في الوثائق المؤطرة للتعمير والرخص ذات الصلة به.
الجمعية	أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم بالقصر الكبير.
الموقع	القصر الكبير.
مبررات المشروع	غياب بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة و في جميع مداولات و دورات المجلس. فموضوع الولوجيات مثلا يعرف ضعفا ملموسا. أما بالنسبة للمراكز التي تؤطر و تواكب و تقدم الخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة سواء تلك الطبية او السوسيو اقتصادية فهي منعدمة. فضلا عن ذلك يلاحظ غياب مبادرات رسمية لدمج هؤلاء الأشخاص اقتصاديا او

	مهنيا.
الأهداف	الهدف العام : تقديم حل للمشكل الرئيسي، التغيير الإيجابي المراد تحقيقه والمساهمة في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال الترافع حول تفعيل دمج بعد الإعاقة في إجراءات البناء. الأهداف الخاصة : تقديم 2 إلى 3 أهداف خاصة، تقديم حل لأسباب المشكل الرئيسي : الهدف الخاص 1 : تقوية قدرات المجتمع المدني المحلي في مجال آليات الديموقراطية التشاركية. الهدف الخاص 2 : حشد الدعم للعريضة المتعلقة بتفعيل عملية دمج بعد الإعاقة في مسطرة و إجراءات البناء و التعمير المزمع تقديمها للمجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير.
النتائج	النتيجة المنتظرة 1.1 : 20 فاعل مدني تمت تقوية قدراتهم في مجال المشاركة الفعالة في إعداد و تنزيل السياسات العمومية. النتيجة المنتظرة 2.1 : 20 جمعية من جمعيات المجتمع المدني انخرطت في العمل الجماعي المشترك للدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال التوافق على خلق شبكة و تحديد اهدافها و استراتيجية عملها. النتيجة المنتظرة 1.2 : العريضة المتعلقة بتفعيل عملية دمج بعد الإعاقة في مسطرة و إجراءات البناء المدعومة إعلاميا وسياسيا وجمعويا، تم إيداعها لدى المجلس الجماعي. النتيجة المنتظرة 2.2 : تم التواصل حول العريضة مع الفاعلين الأساسيين المعنيين و مختلف المتدخلين في مجال البناء و التعمير و شرح مضامينها و الأسس القانونية التي استندت اليها.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	تأسيسا على مكتسبات دينامية التشبيك بين مجموعة من الجمعيات المحلية بمدينة القصر الكبير التي تشتغل في مجالات متعددة، تم فتح نقاش موسع حول واقع الأشخاص في وضعية إعاقة بالمدينة بشكل عام، التركيز على غياب الولوجيات بالمدينة مما تحول دون المشاركة الاجتماعية الكاملة للعديد منهم. وقد خلص النقاش بشكل جماعي إلى انتهاز فرصة نداء المشاريع لجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب للترافع حول الولوجيات بالمدينة.

تعبئة الشركاء والموارد	الشريك	دوره
	المجلس الجماعي	اعتماد عريضة في دورته
	المجتمع المدني	حشد الدعم و الترافع
مرحلة التنفيذ		

تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	ورشات حضورية أتاحت الفرصة للمشاركات والمشاركين للتعرف على مرتكزات الديمقراطية التشاركية وآلياتها (العرائض والملتمسات) وفق المرجعيات القانونية المنظمة لها بالمغرب، والتعرف على تقنيات الترافع ومراحله. يضاف إلى ذلك سلسلة من اللقاءات مع فاعلين متنوعين لتعريفهم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأساسا الحق في مدينة ولوجة، ناهيك عن اللقاءات المفتوحة في مقر الجمعية لاسترجاع المكاسب المعرفية التي كانت موضوع الأنشطة السالفة. مرتكزات وآليات الديمقراطية التشاركية و تقنيات الترافع، التي ساعدت مجموعة من المستفيدات والمستفيدين من تتبع العريضة والترافع حولها خلال جميع مراحلها: وضع العريضة بمكتب ضبط المجلس، وعقد لقاءات العدد مع أعضاء المعارضة و الأغلبية واللجنة المكلفة بافتحاص ملف العريضة، وصولا إلى الحضور بدورة المجلس التي تم خلالها اعتماد العريضة. اللقاءات المفتوحة التي كان يعرفها مقر الجمعية من حين لآخر كانت فرصا للعديد من المشاركين والمشاركات لتبادل الآراء وتطبيق المهارات و المكتسبات التي تم تلقيها خلال التكوينات.
أجهزة حكامة المشروع	من خلال كل الاجتماعات و اللقاءات التي كانت تعقد، تم تكوين لجنة من سبعة جمعيات ضمنها جمعيات عاملة في مجال الإعاقة أوكل لها تتبع المشروع و القيام بالإجراءات الضرورية لتأسيس شبكة محلية للجمعيات العاملة و المناصرة لقضايا الإعاقة بالمدينة.

مرحلة الترصيد

الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار

المزاوجة بين استهداف صاحب القرار السياسي (مجلس الجماعة) وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين (المنعشين العقاريين والتجار والمهنيين) أثناء الترافع، قصد توفير الشروط القبلية للإلتزام العملي بإدماج الولوجيات في البنايات والمنشئات قيد الإنجاز والتي ستتم لاحقا، وتحرير الطوارات Trottoirs .

خصوصية التجربة

اندماج جمعيات غير عاملة في مجال الإعاقة في دينامية إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل حصري الحق في الولوجيات بقيادة جمعية عاملة في مجال إعاقة مركبة. ناهيك عن الاقتناع بضرورة الاستمرار في تحصين مكتسبات الدينامية من خلال هيكلة شبكة جمعوية دامجة.

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة

النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: اعتماد قانون الولوجيات في مسطرة منح رخص البناء والتعمير وتحرير الفضاءات العامة سيسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين التنقل بواسطة المسهلات لمزاولة أنشطة ذات طبيعة اقتصادية ومهنية حسب الكفاءات والإمكانيات المتوفرة لديهم. إبراز القيادة النسائية والخلف: إدماج بعد الإعاقة: المشروع بأكمله يدور حول الإعاقة من خلال: الترافع من أجل إدماج الولوجيات من طرف الفاعلين والمتدخلين. تقوية قدرات الجمعيات في مجال الإعاقة وبعض الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين حول حقوق ذوي الإعاقة والتنمية الدامجة.
الاستمرارية	ميلاد شبكة محلية نصبت نفسها كمدافع مدني عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة على الصعيد المحلي حول الحق في الولوجيات، يوفر لدينامية المشروع إمكانيات للتمدد لتشمل مختلف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	الإلتزام الفعلي بإدراج الولوجيات في البناء و التعمير سيحسن الإطار المعيشي لساكنة المدينة ككل، وسيسهل المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، ويسهل مزاولتهم لعديد من الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم تكن أي توثرات
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	الوضع المتميز للجمعية سهل إنجاز أنشطة المشروع وتجاوز الصعوبات الاعتيادية.
الدروس المستفادة	

القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	المتطوعون والمتطوعات هم قوة الجمعية محليا. استفادتهم من الدورات التكوينية أكسبتم قدرات ملموسة في مجال الترافع وتدبير مسار العريضة والتفاوض وذاك ما سيعزز رصيد الاحترافية لديهم في إدارة المشاريع والأنشطة المختلفة مستقبلا.
التملك من طرف المستفيدين	جميع المستفيدين والمستفيدات أصبحوا أعضاء في الشبكة المحلية للجمعيات العاملة و المناصرة لقضايا الإعاقة و بالتالي سيواصلون تطبيق ما اكتسبوه على مستويات عمل أخرى.
المأسسة	بعد تبني العريضة من طرف المجلس الجماعي في دورة 07 مارس 2020، تم تشكيل عدة لجنة المراقبة أوكل لها مهمة مراقبة المشاريع الجديدة، ومدى احترامها لقانون الولوجيات و كذلك مدى احترامها للمعايير القانونية لها.
القدرة والقابلية للتكرار	في طور الصياغة.

جمعية أجيال للتنمية بمقريصات

المشروع	من أجل سياسية ترابية محلية دامجة.
الجمعية	جمعية أجيال للتنمية بمقريصات.
الموقع	جماعة وزان.
مبررات المشروع	غياب وعي واضح بأهمية التنمية ببعدها الدامج؛ تشتت المبادرات المتعلقة بالترافع على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ضعف على مستوى تملك الفاعل الجمعوي لآليات الديموقراطية التشاركية المتاحة دستوريا وقانونيا؛ تشتت وعدم التقائية تدخلات الفاعلين في المبادرات التي تهم الأشخاص ذوي الإعاقة؛ طغيان النظرة الإحسانية للتعاطي مع موضوع الإعاقة.
الأهداف	الهدف العام: إدماج بعد الإعاقة في السياسة الترابية المحلية. الأهداف الخاصة: الهدف الخاص1: تقوية قدرات الجمعيات المهتمة بالإعاقة في مجال التشبيك وتقديم العرائض.

النتائج	الهدف الخاص2: تأسيس تحالف (شبكة) على مستوى إقليم وزان للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ الهدف الخاص3: إيداع عريضة خاصة بإدماج بعد الإعاقة في السياسة المحلية لجماعة وزان. الهدف الخاص4: إحداث آلية للحوار والتشاور تهتم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والولوجيات بجماعة وزان. جميع المتدخلين في مجال الإعاقة تم تحسيسهم بموضوع المشروع؛ عضوا من 8 جمعيات مهتمة بالإعاقة، تم تقوية قدراتهم في مجال العرائض؛ 12 عضوا من 8 جمعيات مهتمة بالإعاقة، تم تقوية قدراتهم في مجال التشبيك؛ شبكة للجمعيات المهتمة بالإعاقة بالإقليم تم تأسيسها؛ عريضة خاصة بإدماج بعد الإعاقة في السياسة المحلية لجماعة وزان (آلية للحوار والتشاور بخصوص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والولوجيات) تم إعدادها وإيداعها لدى مجلس جماعة وزان. آلية للحوار والتشاور تهتم بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تم إحداثها على مستوى جماعة وزان.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	بعد الاتفاق على فكرة المشروع، وقرار تقديمه في إطار نداء المشاريع الذي أطلقته جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، قامت جمعية أجيال للتنمية في مرحلة إعداد المشروع، برصد حاجيات تقوية القدرات التي يستوجب الاشتغال عليها من خلال الاتصال بعينة من الجمعيات المهتمة بالإعاقة كليا أو جزئيا بإقليم وزان، وكذا عبر الاتصال بجميع المتدخلين في مجال الإعاقة بالإقليم (جمعيات، جماعات ترابية، مصالح خارجية). بناء على ما سلف، تم الاتفاق مع جمعية الحمامة البيضاء على حصر المشروع في المجال الترابي لجماعة وزان، وعلى طريقة الاشتغال ولائحة الجمعيات المستفيدة من المشروع.

	الشريك	دوره
تعبئة الشركاء والموارد	جماعة وزان مجلس إقليم وزان الجمعيات المهتمة بالإعاقة 03 اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان المصالح الخارجية بوزان (التعاون الوطني، الشباب والرياضة، التربية الوطنية، الصحة)	تيسير المساطر الإدارية الانخراط والمشاركة في أنشطة المشروع؛ التتبع والمشاركة في أنشطة المشروع؛ الانخراط والمشاركة في أنشطة المشروع
مرحلة التنفيذ		

تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	ندوتان وورشتان حضوريتان مكنت ثماني جمعيات وباقي الحاضرين والحاضرات من اكتساب: معارف حول الإعاقة: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومرجعياتها القانونية، ومدى تطبيقها بإقليم وزان، وكذا حول الولوجيات والتشريعات القانونية المتعلقة بالولوجيات، والمعايير التقنية المعمارية المتعلقة بها. معارف وتقنيات حول الترافع ومسار إعداد العرائض والمساطر الإدارية والقانونية التي يجب سلكها لإيداعها، وكذا حول التشبيك وأهميته في مسلسل الترافع وتملك تقنيات صياغة الميثاق وبعض المفاهيم المرتبطة به. معارف نظرية مهمة حول حقوق ذوي الإعاقة، الولوجيات والمرجعيات القانونية والمعايير التقنية المتعلقة بها، مفهوم الترافع وعلاقته بالتشبيك، العرائض وآليات الحوار والتشاور في إطار الديموقراطية التشاركية، مضافا إلى ما سلف الوعي بأهمية التنمية ببعدها الدامج، وضرورة الترافع لتبنيه في السياسات الترابية المحلية. على الصعيد العملي، استطاعت جمعية البسمة ..... وضع عريضة لدى مجلس جماعة وزان، والتي تم إعداد بتعاون مع الجمعيات الأخرى التي انخرطت في أنشطة المشروع وضع تقنيات صياغة العرائض وممارسة الترافع غير الصدامي للتأثير على صانع ومتخذ القرار السياسي المحلي.
أجهزة حكامة المشروع	لجنة مكونة من 05 أعضاء من الجمعية ضمنهم امرأة واحدة سهرت على تنفيذ المشروع وتتبع أنشطته، من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات للإعداد للأنشطة وتوزيع المهام أثناء التنفيذ.

مرحلة الترصيد

الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار

إحداث آلية جماعية للحوار والتشاور لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كآلية للتقاسم والتشاور والالتقائية) من طرف مجلس الجماعة كخطوة ملموسة لإضفاء الطابع المؤسساتي على عملها بمقاربة التنمية الدامجة، بالموازاة مع عمل الرصد والترافع غير صدامي من طرف يقوده تحالف جمعوي دامج.

خصوصية التجربة

قدرة جمعية تنموية غير مهتمة/ مختصة كليا بقضايا الإعاقة بمواكبة من جمعية الحمامة البيضاء على قيادة باقي الجمعيات بما في ذلك المهتمة بالإعاقة إلى تشكيل تحالف أولي من أجل الترافع حول التنمية في بعدها الدامج، وإقناع باقي المتدخلين بأهمية التقائية البرامج والمشاريع فيما يتعلق بموضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة

النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي للنساء: إدماج بعد الإعاقة في برنامج عمل الجماعة وتجسيده من خلال مشاريع، سيفتح أفاقا فعليا للدمج الاقتصادي للنساء بشكل عام ولذوات الإعاقة بشكل خاص، إذا تم أثناء إعداد البرنامج في الولاية المقبلة إدراج إجراءات تمييزية لفائدة هذه الشريحة التي يصل عددها بالجماعة إلى (غياب معطيات رقمية دقيقة) امرأة. تشجيع القيادة النسائية والخلف: استفادت من أنشطة المشروع 10 نساء. إدماج بعد الإعاقة: المشروع بأكمله يدور حول الإعاقة من خلال: الترافع من أجل إدماجها في السياسات المحلية من طرف الفاعلين والمتدخلين. تقوية قدرات الجمعيات في مجال الإعاقة وغيرها في مجال حقوق ذوي الإعاقة والتنمية الدامجة. هنا وجبت الإشارة إلى أن جمعية البسمة - ليست حاملة المشروع- هي التي أودعت العريضة لدى مجلس جماعة وزان، إضافة إلى إشراك جمعيتنان (جمعية الحنان، نهوض للأشخاص في وضعية إعاقة) جمعيات عاملة في مجال الإعاقة في تنفيذ أنشطة المشروع.
الاستمرارية	التجاوب الفعلي لمجلس جماعة وزان مع المشروع والانخراط فيه، والتوقيع على الميثاق والمصادقة على عريضة لتبني بعد الإعاقة وإدراجه في برنامج عملها المقبل يشكل أرضية مؤسساتية لاستمرار الاشتغال على أهداف الدينامية التي أطلقها المشروع، شريطة أن تواصل جمعية أجيال القيام بدورها كقاطرة للشبكة التي رأت النور لتلك الغاية.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	تبني مجلس الجماعة كفاعل سياسي لبعد الإعاقة في السياسة الترابية المحلية بعد المصادقة على العريضة هي أول نتاج للتأثير الذي مارسه المشروع، أما على المستوى الاجتماعي، لوحظ نوع من التغير الإيجابي في نظرة الفاعلين للأشخاص ذوي الإعاقة من نظرة إحسانية إلى بداية العمل بمنظور فوقي دامج.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم تكن هنالك نزاعات أو توترات في العلاقات بين المستفيدين والشركاء، لأن الجمعية منذ البداية عملت على إشراك كافة المتدخلين عبر شرح مبررات وأهداف المشروع وجميع القرارات اتخذت بالإجماع.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	عدم الالتزام بالمدة والجدولة الزمنية المحددة للمشروع وذلك راجع إلى الوضع الوبائي الذي يعيشه العالم من جراء انتشار وباء كورونا. التنسيق مع جمعية الحمامة البيضاء من الاتفاق

	على حل سهل تنفيذ كل الأنشطة المبرمجة في المشروع.
الدروس المستفادة	ضرورة أن تأخذ مرحلة التخطيط للمشروع مدة كافية والتشاور الموسع مع جميع الفاعلين لتجويد الانخراط.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	فريق متماسك ونشيط يمتلك قدرات في مجال تدبير المشاريع، والتواصل الجيد والفعال مع الجمعيات المهتمة بموضوع الإعاقة وغيرها، ومع المتدخلين وكذلك مع باقي المصالح الخارجية بالإقليم.
التملك من طرف المستفيدين	اقتناع الجمعيات بما تحقق كان حافزا لهم – خصوصا الجمعيات التنموية – على اتخاذ القرار بفتح أفاق جديدة للمشروع وذلك من خلال انفتاحهم على مقاربة التنمية الدامجة، وانخراطهم في شبكة دمج لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوزان. من جهتها، جماعة وزان اتخذت قرارا بالانخراط في برنامج المدن الولوجة (برنامج مدن ولوجة برنامج حكومي لوزارة الأسرة والتضامن ...،غياب معطيات حول تاريخ انخراط الجماعة في هذا البرنامج)
المأسسة	إضافة إلى تأسيس شبكة دمج لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوزان، يعتبر إحداث آلية للحوار والتشاور لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (كآلية للتقاسم والتشاور والالتقائية) خطوة ملموسة لإضفاء الطابع المؤسساتي على عمل الجماعة بمقاربة التنمية الدامجة شريطة تزويدها بأدوات العمل التي تمكنها فعلا من إدماج بعد الإعاقة بتشاور مع باقي الفاعلين. أحدثت هذه الآلية من طرف مجلس جماعة وزان في الجلسة الثانية لدورة فبراير 2021 (19 فبراير 2021)، من المفترض أن تتكون هذه الآلية من موظفين جماعيين وممثلي المصالح الخارجية وممثلي جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالإعاقة
القدرة والقابلية للتكرار	الجمعية لها تصور عام حول موضوع الإعاقة بإقليم وزان من حيث الإحصائيات وأنواع الإعاقة والصعوبات والإكراهات التي تعاني منها هذه الفئة لذا فموضوع توسيع هذه التجربة لتشمل باقي الجماعات بإقليم وزان أصبحت من الأولويات في برنامج عمل الجمعية. الجمعية تتوفر على أفكار متعلقة بتعميم التجربة على باقي الجماعات بإقليم وزان، لم تنضج بعد إلى ورقة واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من هذه التجربة.

جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية

المشروع	حكامة بيئية من أجل تنمية مستدامة.
الجمعية	تلاسمطان للبيئة والتنمية.
الموقع	إقليم شفشاون –جهة طنجة تطوان الحسيمة.
مبررات المشروع	يعرف إقليم شفشاون عدة مشاكل بيئية , يمكن حصر أخطرها في : الاستنزاف المهول للمياه السطحية و الباطنية من خلال الاستعمال المفرط في سقي زراعات القنب الهندي. الاجتثاث اللامسؤول للغطاء الغابوي خاصة للأنواع المستوطنة و النادرة التي تميز التنوع البيولوجي لكل من المنتزه الوطني لتلاسمطان و المنتزه التجريبي الطبيعي لبوهاشم و المجال الحيوي البيقاري للبحر الأبيض المتوسط و ذلك بهدف خلق مساحات جديدة صالحة لزراعة القنب الهندي , تلوث المياه الناتج عن كل من : غياب البنيات التحتية للصرف الصحي بالعالم القروي , مخلفات معاصر الزيتون التي لا تخضع للضوابط التي تنص عليها دراسات الجدوى المرتبطة بالجانب البيئي و كذلك الاستخدام المفرط للأسمدة المستعملة في تخصيب نبات القنب الهندي بصفة خاصة . تلوث الساحل و الاستغلال المفرط للثروات السمكية . غياب رؤية واضحة لتدبير النفايات الصلبة بالإقليم بحيث جميع المطارح الجماعية هي غير مراقبة مع غياب الإمكانات اللازمة لخلق هذه المطارح و غيرها من المشاكل البيئية ....
الأهداف	. الهدف العام : العمل على تحسين ظروف عيش الساكنة من خلال المساهمة في الرقي بقضايا البيئة. الأهداف الخاصة: الهدف الخاص 1: وضع آليات عمل لأجل خلق مقاربة تشاركية بيئية لتحديد مسؤوليات جميع المتدخلين في الإقليم حول الخروقات البيئية. الهدف الخاص 2 :انجاز تشخيص للواقع البيئي للإقليم شفشاون الهدف الخاص 3: الترافع حول قضايا البيئة و التغيرات المناخية .
	. خلق مرصد بيئي إقليمي. استفادة 30 فاعل جمعوي من المشروع سيكونون قادرين على رصد الخروقات البيئية و, دعم جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية في تفعيل عمليات الترافع . استفادة ممثل (1) على الأقل عن كل مؤسسة من مؤسسات المصالح الخارجية المسؤولة على القطاعات البيئية الحيوية (مديرية المياه و الغابات , مصالح البيئة بكل من البلدية و العمالة , وكالة الحوض المائي للوكوس , المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ...). خلق موقع للتواصل الاجتماعي بيئي خاص بالإقليم. خلق لجنة للرصد و تتبع الملفات البيئية.

النتائج	الجانب البيئي سيكون حاضرا في المخططات الجماعية الجديدة (2020). تكوين 30 فاعل بيئي في مجالي الرصد و الترافع (الجانب القانوني و التقني). إصدار تقرير بيئي سنوي لأول مرة للوضع البيئي بالإقليم يشارك فيه جميع فعاليات المجتمع المدني .
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	فكرة المشروع قديمة وتتمثل في إعداد التقرير البيئي السنوي حول الحالة البيئية بعمالة شفشاون، واختمرت بشكل أكبر خلال إنجاز التشخيص التنظيمي لجمعيتنا من طرف جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب الذي ساعدنا على اكتساب رؤية خارجية حول مسيرتها وبناء تصور مستقبلي على ضوء ذلك. بعد إعلان نداء المشاريع، حصل لدى الجمعية اقتناع نهائي بضرورة إنجاز تقرير بيئي تشاركي منصف لا يهدف لاتهام أو معاقبة أي طرف وهو ما يفسر تسمية المشروع ب "حكامة بيئية من أجل تنمية مستدامة"، والحرص على مشاركة وإشراك كل الفاعلين في التنفيذ والتتبع، رغم أن الجمعية لم تجري أي لقاءات معهم في مرحلة إعداد المشروع لأن الحيز الزمني لم يساعد على ذلك. بالمقابل تم عقد العديد من اللقاءات الداخلية لتطوير فكرة المشروع وتحرير وثيقته التي كانت في أسسا التعاقد الذي تم مع جمعية الحمامة البيضاء.
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك: الجمعيات البيئية 19 وهي عضو في المرصد. 27 جماعة ترابية ضمنها الجماعات التي نفذت فيها الجمعية مشاريع من قبل ضمنها باب تازة ، باب برد شفشاون، تموروت، الغدير ،تناقوب ،تلامبوط... جماعات تنفذ فيها الجمعية مشاريع من قبل . مندوبية المياه والغابات الشاون وتطوان. المكتب الوطني للماء، وكالة حول اللوكوس. محطة تصفية المياه العادمة. مديرية الفلاحة . مديرية منتزه تلاسمطان. مجموعة الجماعات بوهاشم. مندوبيتي الصحة والتعليم. جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية: 27.000 درهم لتمويل الدورة التكوينية حول الترافع Fondation Heinrich Böll Rabat Maroc : ترجمة وطبع التقرير البيئي بالفرنسية (درهم40.000). دوره

مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	إضافة إلى اللقاءات التأطيرية الحضورية مع جمعية الحمامة البيضاء، نظمت دورات تكوينية حضورية للجمعيات والمنتخبين والمنتخبات، مما مكن الجميع من اكتساب مهارات الرصد الميداني (الرصد الإداري عبر الخرجات واللقاءات مع الجماعات والمصالح الخارجية – الرصد الوثائقي – الرصد والمعاينات الميدانية من طرف سرية مختصة)، ومعارف علمية حول التغيرات المناخية والترافع. اللقاءات والحوارات في عين المكان مع الساكنة والجمعيات المحلية ساهمت في تبادل المعلومات والمعطيات حول المشاكل البيئية. كما كانت اللقاءات التشاورية مع الإدارات والجماعات فرصة لإدراج رؤيتهم حول كيفية سير أعمال الرصد وكل الأعمال التي ستساعد على نجاح المشروع. معارف علمية حول التغيرات المناخية واثارها على الأوساط الطبيعية المحلية الترافع الجانب القانوني والجانب التطبيقي وأنواع الترافع وتحضير ملفات الترافع. الرصد الميداني للخروقات البيئية وصياغة التقرير البيئي.
أجهزة حكامة المشروع	لجنة تتبع المشروع التي كانت تتكون من 05 أعضاء ضمنهم 01 نساء، لجنة الرصد: 8 أشخاص ضمنهن 3 نساء : 5 أعضاء من المكتب ضمنهن امرأتان لجنة الصياغة التقرير 5 أعضاء رجال.
مرحلة الترصيد	
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار	
إنتاج وتعميم تقرير تشاركي حول الوضع البيئي بالإقليم باعتباره تأريخا جماعيا للذاكرة البيئية على قاعدة المسئولية الذاتية للفاعلين، يساعد على خلق دينامية مستدامة للتعاون بين الإدارات العمومية والجمعيات والجماعات والساكنة، ولا تضع أي فاعل في موقع المتهم عن تدهور الوضع البيئي. التقرير يمكن من إشراك أكبر عدد من الفاعلين وذاك سيحصل في التقرير المقبل مع بإشراك مديرية التجهيز و الشرطة البيئية.	
خصوصية التجربة	
بتمويل بسيط تم تحقيق نتائج مهمة، مما يوضح أنه في بعض الأحيان لا يكون الجانب المالي محددا وحاسما رغم أهميته القصوى، شريطة أن تكون المساهمة التطوعية مؤثرة حيث عادلت مجهودات التعبئة وإعداد التقرير. هنا وجبت الإشارة إلى أن المشروع نجح في تعبئة ثمانية عشرة (18)جمعية على صعيد الإقليم من بدايته إلى غاية إصدار التقرير.	
تحليل أبعاد الممارسة الجيدة	
	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: المشروع ليس له بعد اقتصادي مباشر، لكن

النوع والتنوع الاجتماعي	حماية الموارد الطبيعية بالإقليم واستغلالها بشكل عقلاني يوفر للجميع موارد اقتصادية متنوعة ومستدامة. إبراز القيادة النسائية والخلف: إضافة إلى مشاركة عضوتان من مكتب الجمعية في إعداد المشروع، احتلت النساء مكانة بارزة في لجنة التتبع (امرأتان)، ولجنة الرصد حيث توجد 3 نساء ضمن 8 أشخاص، وامرأتان داخل مكتب الجمعية من ضمن 5 أعضاء، كما أن نصف أعضاء المجلس الإداري البالغ عدده 38 هم نساء. أثناء سير الأنشطة، استفادت 4 نساء من جمعيات أخرى من التكاوينات التي تم تنظيمها، وظفرت أربع (4) نساء بالعضوية في المرصد إحداهن موظفة، في حين يغيب العنصر النسوي عن لجنة صياغة التقرير البيئي التي تتكون من خمسة أعضاء. إدماج بعد الإعاقة: لم تطرح الإعاقة في المشروع إثناء إعداده، علما أن مركز الاستماع ومساندة الأسرة Centre d'appui et d'écoute à la famille التابع للجمعية يقدم خدمات عديدة للأسر في مجالات متنوعة بمن فيهم الأشخاص ذوي إعاقة. الجمعية تدمج الولوجيات في كل مشاريع التي تتطلب بناء وتجهيزات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقر الجمعية المكون من 02 طوابق هو بناية ولوجة بإمتياز حيث يوجد مصعد Rampe من الأسفل ألى الطابق الثاني، أي انه صمم وفق هندسة دمجية بامتياز Architecture Inclusive. على صعيد مقر الجمعية
الاستمرارية	استمرارية الممارسة الجيدة متواصلة دائما. فالجمعية بصدد انجاز التقرير البيئي لسنة 2020 في إطار مشروع الحكامة المجالية البيئية الممول من طرف . Fondation Heinrich Böll Rabat Maroc هذا الإنجاز سيجعل التقرير البيئي تقليدا سنويا للتذكير بالمشاكل البيئية ، وتأريخ للذاكرة البيئية الاقليمية. الجمعية بصدد التفكير في إعداد مخططها الاستراتيجي في الأشهر القادمة، وسيتضمن دون شكا محورا استراتيجيا حول الرصد والتقييم البيئي، مما سيساعدها على مواصلة مراكمة مكتسبات المشروع الحالي.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	إعمال التوصيات الواردة في تقرير 2019 بخصوص المحاور الأربعة، سيكون لها أثار بيئية ملموسة على الموارد الطبيعية بالإقليم، وستنعكس إيجابا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للسكان من جهة ومن جهة أخرى، ستحسن بشكل تصاعدي منظومة حكامة تدبير المسألة البيئية من طرف الفاعل العمومي والجماعات الترابية ككل

تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	خصوصيات المنطقة وحساسية بعض الأنشطة الإنتاجية عامل لتوترات كامنة الشيء الذي تطلب من سرية الرصد التعامل حسب الحالات (زراعة الكيف، الاحتطاب، المياه والغابات ...) الشيء الذي ساعد على ترسيخ مناخ الثقة بين الكل ونجاح مهمة الرصد التي لم تكن تكتسي طابع الرسمية والشكليات، الشيء الذي حال دون تفجر أي نزاعات أو توترات.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	ظهور وباء كورونا الذي أخر بعض أنشطة المشروع وشكل تنفيذها، وهو ما تم تجاوزه بتمديد مدة المشروع وتغيير بعد طرق الإنجاز. ضعف استجابة وسائل الإعلام وتجاوبها مع مجهودات الجمعية قصد التعريف بالمشروع ترابيا ووطنيا وكذلك الأمر بالنسبة للعريضة.
الدروس المستفادة	احترافية حامل المشروع، والعمل وفق قاعدة المسؤولية الذاتية للفاعلين، ومنطق ألا أحد متهم بتدمير الموارد الطبيعية عامل مؤثر في تعبئة الفاعلين وانخراطهم إيجابيا في تحقيق أهداف ونتائج المشروع. ضرورة العمل على التعبئة الواسعة والمكثفة لجمعيات المرصد البيئي في عملية الرصد والتتبع مما سيسمح لها بمشاركة أكبر وفي كل المراحل. وكذا التكوين منذ الانطلاق حول الترافع لتفادي فشل مبادرة العريضة المودعة لدى المجلس الإقليمي لإحداث مطرح إقليمي لتدبير وتثمين النفايات المنزلية، والحرص على احترام الشكل والاختصاص أثناء الترافع بواسطة العريضة.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	الموارد البشرية التي اشتغلت في المشروع – خصوصا سرية الرصد -اكتسبت قدرات تقنية متميزة في مجال الرصد والتقييم البيئي ميدانيا، وذاك ما سيسهل عمل الجمعية لإنتاج تقارير أخرى بتعاون مع الموارد البشرية للجمعيات التي استفادت وشاركت في المشروع
التملك من طرف المستفيدين	استمرارية الجمعيات المكونة للمرصد الإقليمي للبيئة و التغيرات المناخية وحضورهم معنا في الاجتماع الأخير المنعقد بتاريخ 12 مارس 2021، والذي خصص لتدارس استمرارية العمل و انجاز تقرير بيئي بنفس المقاربة هو مؤشر دال على اقتناعهم بجدوى المنهجية التي نفذ به المشروع والنتائج التي وصل إليها. ولتحفيز الجماعات الترابية بالإقليم على المزيد من تملك المنهجية المتبعة، تم تزويدهم

	بشكل رسمي بالتقرير البيئي للوقوف على مضمونه، وعلى التوصيات التي يجب إعمالها من طرف كل فاعل. أيضا تم أخبارهم بمعية برلماني الإقليم بالعريضة التي تم إعدادها وإيداعها لدى المجلس الإقليمي لعمالة شفشاون بتاريخ 01 دجنبر2000.
المأسسة	ضمن مخرجات المشروع، تم بتاريخ 10 أكتوبر 2020 هيكلة مرصد البيئة والتغيرات المناخية بإقليم شفشاون والمصادقة الميثاق المنظم لعمله. يتكون المرصد من لجنة القيادة والتنشيط، لجنة تتبع وتقييم الوضع البيئي، لجنة المرافعة، اللجنة العلمية ولجنة تقوية القدرات والمشاريع. ملحوظة: مستقبلا سيتم فتح ورشة للتفكير بين أعضاء المرصد حول قابلية وجدوى تمكين المرصد الإقليمي للبيئة والتغيرات المناخية من شخصية معنوية ليصير مستقلا عن جمعية تلاسمطان.
القدرة والقابلية للتكرار	الرصد الميداني للوضعية البيئية بالإقليم بصدد التكرار لإنتاج تقرير 2020 مع شريك أخر، بالموازاة مع إقناع بعض المصالح الإدارية الخارجية للإنخراط و التشارك في تحديد الخروقات البيئية. تجدر الإشارة إلى أن تقرير 2019، تم نشره من طرف وزارة الطاقة والمعادن عبر موقعها الإلكتروني، وعلى الموقع الالكتروني للمديرية الجهوية للبيئية طنجة تطوان الحسيمة، ليكون مرجعا منهجيا لمن يرغب في إتباع منهجية إعادا تقرير بيئي في الجهة وعلى الصعيد الوطني و كذا توزيعه على كل الإدارات الخارجية و الجماعات الترابية بالاقليم. الورقة المنهجية قيد الإعداد من طرف الجمعية في إطار التكوين حول التقييم البيئي الذي سينجز بدعم من.Fondation Heinrich Böll Rabat Maroc

جمعية أجيال للطفولة و الشباب بشفشاون

المشروع	معا من أجل ادماج حقوق الطفل في السياسات الترابية الإقليمية.
الجمعية الموقع مبررات المشروع	أجيال للطفولة و الشباب بشفشاون. اقليم شفشاون. ضعف ادماج حقوق الاطفال في البرامج المتعلقة بالسياسة الترابية الإقليمية، غياب الوعي والمعرفة لدى الأطفال بصفة عامة بخصوص طرق واليات الدفاع عن حقوقهم والجهات التي يجب التواصل معها.
الأهداف	الهدف العام : المساهمة في إدماج حقوق الطفل في السياسات الترابية بإقليم شفشاون. الأهداف الخاصة: تقديم 2 إلى 3 أهداف خاصة، تقديم حل لأسباب المشكل الرئيسي:

النتائج	الهدف الخاص 1: تقوية قدرات أطر الجمعية في مجال تصميم الحملة الترافعية وإعداد حقيبتها. الهدف الخاص 2: تطوير اقتراحات من اجل النهوض بوضعية حقوق الطفل بالإقليم. الهدف الخاص 3: حشد الدعم و كسب تأييد صناع القرار بخصوص إدماج حقوق الطفل في السياسات الترابية . 15شاب وشابة اكتسبوا مهارات الترافع. حقيبة المرافعة أعدت. المذكرة الترافعية أعدت وطبعت.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	أخذا بعين الاعتبار أن مجال اشتغال الجمعية هو الطفولة حيث تنظم على مدار السنة مخيمات ومهرجانات وأنشطة تربوية وتثقيفية متنوعة، فإن الجمعية كانت في حاجة لتمرين في المجال الترافعي والقيام بعمل غير مسبوق في تاريخها وعلى صعيد الإقليم من خلال إعداد وإيداع مذكرة لدى المجلس الإقليمي لشفشاون حول مشاركة الأطفال. وبالنظر لوجود أطر مؤهلة لدى الجمعية لها دراية في مجال صياغة المشاريع، جاءت فكرة المشروع الحالي كمخل للانخراط في معطيات السياق المحلي والإقليمي الذي يشهد أنشطة عديدة في مجال الطفولة بدون مدخل الترافع، قصد تجاوز نواقص البرامج الرسمية لإدماج الطفولة في السياسات الترابية وتحديدا من طرف المجلس الجماعي لمدينة شفشاون. بناء على ما سلف، تمت مناقشة نداء المشاريع الذي أطلقته جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة خلال اجتماعين للمكتب الذي قرر المشاركة وتحديد طبيعة الأدوار. وفي الاجتماع الثالث تم تعيين لجنة من 6 أعضاء ضمنهن امرأتان لإعداد المشروع. لهذه الغاية، تم تنظيم: لقاءات مع الأطفال من الجنسين الذين يتواجدون بشكل يومي للمشاركة في الأنشطة، الشيء الذي ساعد على استخراج الحاجيات وعلى رأسها غياب فضاءات خاصة بالأطفال. لقاء مع مندوبية الشبيبة والرياضة التي اقترحت على الجمعية المشاركة في الإعداد المشترك للمشروع. إعداد استمارات لجمع معطيات تهم البرامج داخل الاقليم المتعلقة بحقوق الأطفال.
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك | دوره اجتماع مع رئيس المجلس الإقليمي: مساهمة بالمعطيات والمعلومات. اجتماع مع المدير الاقليمي لوزارة الشباب والرياضة. اجتماع مع المدير الاقليمي لوزارة التربية الوطنية. اجتماع مع بعض رؤساء المصالح.

مرحلة التنفيذ	
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	ورشة حضورية وندوة إضافة إلى لقاء تشاوري مع الأطفال مكن المشاركات والمشاركين من إغناء رصيدهم المعرفي حول الترافع ووضعية الطفولة بالإقليم، كما أتاح الفرصة للأطفال لإغناء مضمون مسودة المذكرة الترافعية. لم يتم أي تطبيق من طرف بعض المستقيدين لكن البعض انخرطوا في عملية تشبيك الجمعيات بمدينة شفشاون وعقد لقاء أولي لوضع تصور عام والاتفاق على شبكة بدون شخصية معنوية . اللقاء المقبل سيخصص لإعداد ميثاق الشبكة. المشاركة في الحملة التحسيسية حول حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية الابتدائية بمساهمة 3 امرأتان ضمن فريق يتكون من 4 أشخاص (المناصفة) . المشروع شكل فرصة للعديد من المستفيدين من اكتساب معارف وتطبيقها عمليا في مجالات قيادة حملة ترافعية، إعداد العرائض والمذكرات المطلبية، منهجية التعامل مع الاستمارات وتفريغها، صياغة التقارير، تنشيط حملات تحسيسة داخل المؤسسات التعليمية والتشبيك بين الجمعيات. بعض أطر الجمعية بدورهم، قاموا بتقاسم مكتسباتهم المحققة من المشروع إلى باقي اطر الجمعية عن طريق دورات تكوينية مختلفة ومتنوعة خلال العطل المدرسية طيلة أسبوع كامل إضافة إلى أسبوع تكميلي حول : الترافع، التواصل، حقوق الطفل، كيفية صياغة التقارير وإعداد المشاريع، المراسلات).
أجهزة حكامة المشروع	لجنة مكونة من 4 أعضاء من الجمعية ضمنهم فتاة، إضافة الى منسق المشروع وممثل عن المكتب المسير للجمعية. اللجنة كانت تعقد اجتماعات قبلي الإعداد لكل نشاط، إضافة للاجتماعات الشهرية للتقييم الدوري لسير الأنشطة.
مرحلة الترصيد	
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار	
تمريس وتدريب نخبة من الأطفال من الجنسين على أبجديات العمل الترافع من خلال إشراكهم في إعداد المذكرة الترافعية، وتمكينهم من تناول الكلمة أمام الجمهور، وتوجيه الرسائل عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة حول واجب المؤسسات العمومية والمنتخبة بإدراج حقوق الأطفال في السياسات العمومية.	
خصوصية التجربة	
من جهة، هذا المشروع بخلاف سابقيه تميز بطول مدته الزمنية، وبكون الأعمال المنجزة فيه تعتبر قياسية مقارنة بالميزانية المتواضعة المرصودة له. من جهة أخرى، شهد المشروع مشاركة فعلية لأول مرة للأطفال في صياغة مضمون	

لمذكرة الترافعية بخلاف وضعهم كمستفيدين من الأنشطة الاعتيادية للجمعية.

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة	
النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: المشروع ليس له بعد اقتصادي مباشر أو غير مباشر لأنه موجه لفئة الأطفال الذين يمنع القانون مزاولتهم لأي نشاط اقتصادي في هذه المرحلة العمرية. إبراز القيادة النسائية والخلف: أنشطة المشروع شهدت لحظات لحضور بارز ومؤثر للنساء تمثلت في: متدخلة باسم مجلس الطفل وكذا رئيسة المجلس الإقليمي للتلاميذ التابع لمندوبية التربية والتكوين بشفشاون. تكلف شابة عمرها 23 سنة بالجوانب التنظيمية واللوجيستيكية للأنشطة. قيام فتيات ضمن فريق يتكون من 4 أشخاص بتنشيط الحملات التحسيسية حول حقوق الطفل داخل المؤسسات التعليمية الابتدائية. مشاركة 16 امرأة في واقع الطفولة بإقليم شفشاون والتي حضرها 25 شخص. تقديم عضوة بمجلس الطفل لمداخلة رسمية باسم المجلس في الندوة المشار إليها وإعداد تقريرها لاحقا. إدماج بعد الإعاقة: لم يتم إعطاءه أهمية كبرى خلال إعداد المشروع، لكن أثناء التنفيذ تم استدعاء جمعيتان عاملة في مجال الإعاقة للمشاركة في الندوة والتكاوين واللقاء التشاوري مع الأطفال ضمنهم 3 أطفال ذوي إعاقة. بفضل المشروع، ربحت الجمعية فريقا متكاملا راكم خبرة وتجربة مهمة في مجال الترافع حول إدماج بعد الطفولة في السياسات العمومية الترابية، سينقلها بالتدريج إلى رواد الجمعية التي قامت جربت ذلك في إطار المشروع.
الاستمرارية	في هذا الصدد، فريق الجمعية بصدد تحضير عريضة وتقديمها للمجلس الاقليمي قصد إدراجها في برنامج الدورة الاستثنائية المقبلة لإدماج برامج خاصة بالأطفال في سياسته الترابية الإقليمية. إضافة إلى تحضير تقرير شامل حول برامج الأطفال في السياسات الترابية الإقليمية. نجاح المشروع مكن وساعد الجمعية من الحصول على بمبلغ 70.000 درهم بتمويل من المرصد الوطني لحقوق الطفل. ووقعت اتفاقية مع المجلس الإقليمي لشفشاون لتحويل مشروع الاستغلال الجنسي للأطفال من مشروع محلي إلى مشروع إقليمي بميزانية قدرها 84.000 درهم.

الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي) تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم تحصل أية مشاكل أثناء تنفيذ المشروع.
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	صعوبة مساطر التنسيق مع المسؤولين لملأ استمارة جمع المعطيات حول الطفولة بإقليم شفشاون. كورونا كعامل خارجي قاهر الذي جعلنا نشتغل عن بعد في بعض الأنشطة، علما أننا لم نكن نملك أية تجربة في هذا المجال.
الدروس المستفادة	الاستناد إلى جمعية ذات هوية وتجربة ترافعية مؤكدة يسهل على جمعية ذات صفحة بيضاء على التمرس على العمل الترافعي كتمرين أولي حقيقي، وذلك من خلال تعلم أبجديات إعداد المذكرة المطلبية ومسار إعداد وإيداع وتتبع العريضة.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	فريق دو تجربة وتكوين في مجال: إعداد المشروع، إنجاز التقارير، حل الصعوبات في ظل الأزمة، الاشتغال مع شركاء متعددين. العمل وفق خطة عمل وأدوات عمل يجب استخدامه.
التملك من طرف المستفيدين	قيام بعض أعضاء الجمعية المستفيدين من أنشطة المشروع بنقل مكتسباتهم النظرية والعملية إلى أعضاء آخرين ورواد الجمعية تجسيد عملي لتملكهم لمنهجية وإستراتيجية المشروع التي أظهرت فعاليتها وجدواها.
المأسسة	بعض الجمعيات التي شاركت في المشروع انخرطت في مسلسل للتشبيك بينها على صعيد إقليم شفشاون. لغاية الآن، تم عقد لقاء أولي لوضع تصور عام للشبكة حيث تم الاتفاق على شبكة بدون شخصية معنوية. اللقاء المقبل سيخصص لإعداد ميثاق الشبكة، ومناقشة تفاصيل أخرى.
القدرة والقابلية للتكرار	لا نتوفر على ورقة منهجية مكتوبة.

جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه - الحسيمة

المشروع	معا من اجل إدماج أفضل للنوع الاجتماعي في سياسات وبرامج جماعة لوطا
الجمعية	جمعية الاستقبال والاستماع والتوجيه
الموقع	جماعة لوطا – الحسيمة
مبررات المشروع	
الأهداف	الهدف العام: المساهمة في تحسين مستوى إدماج النوع الاجتماعي في برامج وسياسات الأهداف الخاصة: الهدف الخاص 1: تقوية قدرات اطر الجماعة والمنتخبون والمنتخبات وأعضاء وعضوات هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع في محال إدماج مقاربة النوع في منهجية إعداد برامج عمل الجماعة. الهدف الخاص 2: إعداد خطة عمل النوع لجماعة لوطا والترافع من اجل تنفيذها
النتائج	النتيجة المنتظرة 1.1 :10 شخص تحسنت معارفهم في مجال إعداد برنامج عمل الجماعة. بإدماج النوع واكتسبوا المهارات الأساسية لوضع خطة خاصة بالنوع. النتيجة المنتظرة 1.2 : خطة عمل النوع لجماعة لوطا أعدت واعتمدت. النتيجة المنتظرة 2.2: ثلاث إجراءات مدرجة بخطة عمل النوع في جماعة لوطا نتم تنفيذها.
مرحلة التشخيص	
التنسيق وتحديد الحاجيات مع المنتفعين / المستفيدين من المشروع	بعد الإطلاع على نداء المشاريع لجمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بجهة طنجة تطوان الحسيمة، بادرت الجمعية بعقد سلسلة من ست (6) لقاءات تواصلية مع رئيس وأعضاء وعضوات جماعة لوطا، ومع بعض الجمعيات المحلية وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بجماعة لوطا لتحديد الحاجيات التي يجب على المشروع الاستجابة لها، خصوصا الحاجيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي. تواريخ اللقاءات وعدد الحاضرات والحاضرين: 29 اكتوبر 2019: 8 أشخاص ضمنهم 5 نساء. 31اكتوبر 2019: 7 أشخاص ضمنهم 3 نساء. 20 نوفمبر 2019 : 8 أشخاص ضمنهم 4 نساء. 21 نوفمبر 2019: 28 أشخاص ضمنهم 8 نساء .

	5 فبراير : 2020: 20 شخص ضمنهم 8 نساء. 30 نوفمبر 2020 : 11 شخص ضمنهم 2 نساء. 29 دجنبر 2020 : 9 أشخاص ضمنهم2 نساء.	
تعبئة الشركاء والموارد	الشريك	دوره
	جماعة لوطا - الحسيمة:	توجيه الدعوات واحتضان الاجتماعات
مرحلة التنفيذ		
تقوية القدرات : الطرق، المعارف والدراية العملية المكتسبة Savoir faire	ورشات نظرية وعملية حضورية مكنت أعضاء الجماعة وموظفيها وهيأة المساواة وبعض الجمعيات المحلية من اكتساب الأسس المعرفية حول مقاربة النوع الاجتماعي، وتدريبهم على كيفية ومنهجية إعداد خطة النوع للجماعة. ورشة التقاسم التي منحتهم الفرصة لنفس الجمهور لتجويد مضمون التشخيص السريع (المراجعة التقييمية Revue évaluative) حول إعمال النوع الاجتماعي في برنامج عمل الجماعة. واقتراح عناصر تجويده فيما تبقى من عمر البرنامج، إضافة إلى جلسة المصادقة على مقترح خطة عمل النوع الاجتماعي للجماعة. إضافة إلى إدارة الحوار والتفاوض مع مستشاري وموظفي الجماعة من الجنسين، المشروع مكن من نقل الخبرة المنهجية في مجال إعداد التشخيص السريع (المراجعة التقييمية Revue évaluative) لبرنامج عمل الجماعة، وإعداد خطة عمل لتجويد نوعية إدماج النوع في نفس البرنامج فيما تبقى من ولاية المجلس الحالي.	
أجهزة حكامة المشروع	لجنة مشتركة مكونة من 12 شخص كما يلي: 4 أعضاء الجمعية ضمنهم 2 نساء. 5 أعضاء مجلس الجماعة ضمنهم 2 نساء. مدير المصالح/عضوين من المجلس 2 موظفين /3 وأعضاء وعضوات هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ضمنهم ...1.. نساء.	
مرحلة الترصيد		
الممارسة الجيدة القابلة للتقاسم والتكرار		
تجويد مستويات إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الثلث الأخير من برنامج عمل جماعة ترابية بواسطة خطة عمل مصاغة بشكل تشاركي بين الجماعة، وهيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي وبعض الجمعيات المحلية في إطار مسلسل للتعلم المتبادل.		
خصوصية التجربة		
بمبادرة من جمعية، المصادقة على خطة عمل من اقتراح جمعية لتجويد درجة إدماج النوع الاجتماعي في برنامج عمل الجماعة، والموافقة على احتضان مكتبة النوع الاجتماعي ومقاربات العمل ذاخل مقر الجماعة.		

تحليل أبعاد الممارسة الجيدة	
النوع والتنوع الاجتماعي	التمكين الاقتصادي والاعتماد الذاتي للنساء: تنفيذ المقترحات ذات الطابع الاقتصادي من طرف الجماعة ستساعد العديد من نساء الجماعة على الانخراط في العمل الإنتاجي التعاوني والمقاولاتي وممارسة أعمال مدرة للدخل وقابلة للتطور شريطة الحرص على الإلتقائية بين برامج المتدخلين. إبراز القيادة النسائية والخلف: شاركت العديد من النساء المنتميات إلى بعض الجمعيات المحلية وهيأة المساواة إضافة إلى موظفات بالجماعة في أغلب أنشطة المشروع. إدماج بعد الإعاقة: هذا البعد لم يتم التركيز عليه بشكل مباشر، وإنما تم أخذه بعين الاعتبار بشكل مضمر أثناء صياغة خطة العمل التي صادق عليها مجلس الجماعة.
الاستمرارية	لجنة التتبع المشتركة بين الجماعة والجمعية، ستعمل على إعداد جدولة زمنية لإخراج بعض المقترحات الواردة في خطة العمل، وتعبئة الجمعيات والتعاونيات للانخراط في تنفيذ تلك المقترحات حسب مجالات التخصص.
الأثر (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي)	تبني خطة العمل خلال دورة للمجلس يعتبر أثرا سياسيا أوليا لتجسيد الديمقراطية التشاركية من طرف مجلس الجماعة. أما باقي الأثار، فيحتمل ظهورها مع البدء في تفعيل مقترحات خطة العمل.
تقليص النزاعات وتقوية التجانس وسط المنتفعين ومع باقي الفاعلين	لم يكن هناك أي نزاع
ما بعد المشروع: الاستدامة	
الإكراهات	التنقل إلى مقر الجماعة خصوصا في فترة الحجر الصحي. غياب بعض المدعوين والمدعوات عن بعض الأنشطة خوفا من الإصابة بالفيروس رغم الاحتياطات والإجراءات الإحترازية. تأخر المدعوين والمدعوات عن الحضور في المواعيد المحددة.
الدروس المستفادة	توفر الإرادة السياسية لدى الفاعل الجماعي يسهل مشاركة المنتخبين والموظفين الجماعيين في كل مراحل أي مشروع مصاغ بشكل تشاركي، ويغني الرصيد المعرفي لمكونات الجماعة في مجال التخطيط وإدماج أبعاد التنمية الدامجة المستدامة.
القدرات التقنية والبشرية المتوفرة لدى الجمعية	إضافة إلى ما راكمه أعضاء الجمعية فيما سبق، تمكن العديد من الأعضاء والعضوات من اكتساب قدرات في مجال التفاوض مع الفاعل السياسي، ومنهجية التشخيص السريع وإعداد خطة عمل قائمة على النوع الاجتماعي.

التملك من طرف المستفيدين	الإرادة السياسية لمجلس الجماعة وتحديدا رئيسه سهلت تبني مقترح خطة عمل والالتزام بتوفير الموارد الضرورية لتنفيذها، ناهيك عن الإلتزام الذي أظهره أعضاء اعضاء وعضوات الهيئة في العمل على نقل مقترحات خطة العمل إلى الواقع لتحسين وضعية النوع وتكافؤ الفرص بين الجنسين على صعيد تراب الجماعة.
المأسسة	إضافة إلى تبني الخطة من طرف مجلس الجماعة، ستعمل الجمعية على تفعيل اللجنة المشتركة لتسريع وتيرة الانتقال إلى الفعل لإبراز جدواها، وذاك من شأنه أن يشجع المجلس على الاستناد إليها في كل ما يتعلق بإعمال النوع الاجتماعي في برنامج عمل الجماعة حاليا وفي الولاية المقبلة.
القدرة والقابلية للتكرار	إعداد خطة عمل لتجويد إدماج النوع في برنامج عمل جماعة ترابية وفق المنهجية التي تم بها قابل للتكرار في نفس الجماعة وجماعات مماثلة، شريطة إعداد ورقة طريق وهو ما لا تتوفر عليه الجمعية في الوقت الراهن.

الخاتمة، أو ماذا بعد؟

من الشائع – إلا فيما نذر - أن تخبو بالتدريج العديد من المبادرات التي تكون وراءها منظمات للدعم مثل جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بعد توقف مواكبتها لهذه المبادرات
ان هذا المعطى يقود إلى طرح السؤال التالي: هل تكتفي – بشكل إرادي أو مضطرة - جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب بشرف إطلاق برنامج للترافع من أجل سياسات ترابية دامجة ومستدامة وتترك المبادرات المدعمة لمصيرها؟ أم هناك دروب يمكن لها سلكها لتوفير إمكانية تعميق المكتسبات، خصوصا وأن ما أنجز ليس إلا تجريبا وتمرينا أوليا على ممارسة الديمقراطية التشاركية في تفاعل مع الديمقراطية التمثيلية؟.

بناء على منجزات المبادرات والمسؤولية الاجتماعية للجمعية ورصيدها وما تتوفر عليه من كفاءات بشرية تفرض بذل المجهودات الضرورية للانتصار إلى الاختيار الثاني، أي تطوير استراتيجية لاستدامة البرنامج من خلال مواصلة تموضعها Positionnement المزدوج في العلاقة بالجمعيات ككل، وفي العلاقة مع كل جمعية على حدا:
التموضع كقاطرة في الصف الأول مع الجمعيات العشر من خلال إطلاق وتنفيذ مبادرات حول القضايا المستجدة تفاعلا مع متغيرات السياق الدولي والوطني في علاقتها بالديمقراطية التشاركية والتنمية الدامجة والمستدامة على الصعيد الترابي في إطار رهان الجهوية المتقدمة.
التموضع في الصف الثاني مع كل جمعية منفردة بناء على احتياجاتها المعبر عنها لتوفير المواكبة الضرورية لتعميق المكتسبات المحققة ميدانيا من طرف المبادرة المنجزة، وتوفير شروط الاعتماد الذاتي لها (Autonomisation).

لذلك، فإن الحكمة تقتضي إعداد استراتيجية عمل انتقالية ومتوسطة المدى لإعمال ما سلفت الإشارة إليه، والسعي لدى الشريك الحالي لبرنامج "سياسات ترابية دامجة، ومجتمع مدني موازي" - أي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية- ولجى باقي المانحين و الشركاء لتوفير التمويل الفوري لهذه الإستراتيجية
ما يبرر هذا المطلب، هو التحول الذي طرأ على مسار جمعية الحمامة البيضاء في إطار شراكتها مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك بإضافة مكون تقوية القدرات إلى مهمة الجمعية، وتشكلها كمنظمة دعم وسيطة، زيادة على مهمتها
الأصلية المتمثلة في الدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها كما هو مفصل في المخطط الإستراتيجي للجمعية 2017 – 2021

2021

Rue Mellah-El Bali, N°19 Ancien Ville – Tétouan B.P 7542
Tél/Fax : (+ 212) 05 39 99 35 03
E-Mails : colombeblanche1993@gmail.com - pro.acb.covide19@gmail.com

زنقة الملاح البالي، رقم 19، المدينة العتيقة - تطوان - ص. ب : 7542
الهاتف / الفاكس: 05 39 99 35 03